وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم.:القانون العام

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

ظاهرة الهجرة الغير شرعية

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية

من إعداد الطالب(ة):

ولد لكحل فدوى

تحت إشراف الأستاذ(ة):

بن عوالي علي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)	زواتين خالد	رئيسا
الأستاذ(ة)	بن عوالي علي	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة)	بوسحبة جيلالي	مناقشا

تاريخ المنقشة: 2022/06/20

السنة الجامعية: 2022/2021

الشكر

قال الرسول صلى الله وعليه وسلم :"من صنع إليكم معروفا فكافؤوه فإذا لم تجدوا ما تكافؤه به فدعوا له حتى ترو أنكم فكأتموه"

لا أستطيع أن أقدم شيء أروع ولا أجمل م كلمة شكر واعتراف تخرج من صميم القلب بكل صدق وإخلاص.

فلا يسعني وأنا أضع اللمسات الأخير على هذا البحث إلا أن أتقدم بكامل تشكراتي الخالصة لأستاذي الفاضل "بن عبو علي" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة.

وعلى ما أرشدتني إليه من عظيم النصح والتوصية وما قدمته لي من دعما معنوي طيلة انجاز هذا البحث الذي لو لاها لما رأ هذا البحث النور.

وشكرا لعامل في المكتبة جامعة عبد الحميد ابن باديس صلامندر"جمال" كل الشكر والتقدي له.

كما يسعني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للكل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث.

إهداء

إلى من علمني العطاء دون انتظار...إلى من أحمل أسمه بكل افتخار...أرجو من الله أن يرحم أبي ويدخله فسيح جناته.

إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب والحنان والتفاني...إلى بسمت الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي أرجو من الله يحفظها لي ... أمي الحبيبة .

وإلى أختي أسعد الله في حياتها.

واخواتي حماهم الله ويسر طريقها إلى النجاح.

إلى من كل قدم لي الدعم.

مقدمة

مقدمة

تعتبر الهجرة الغير الشرعية من أهم الحركات و الظواهر الاجتماعية التي عنيت بالدراسة و البحث نظرا لما لها من أهمية في تحديد طبيعة تكوين الأجناس البشرية،غير أن الهجرة في العصر الحديث خضعت لتنظيم قانوني مؤطر انتقال البشر من بلد إلى آخر وكل ما وقع خارج نطاق ذلك يدخل تحت طائلة الهجرة السرية غير الشرعية أو غير النظامية كما يطلق عليها من قبل مختلف الباحثين و المختصين،وهي ظاهرة ذات أبعاد عالمية موجودة في كل الدول المتقدمة منها و المتخلفة،وقد أثرت بطريقة مباشرة على الأمن والاستقرار وأصبحت تهدد البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول،مما اوجت العمل على الحد منها ومعالجتها وفق منظور دولي قائم على تفكيكها وتجفيف منابع دعمها وبالتالي تقديم الوصفة الملائمة للقضاء عليها.

كما لسنا هنا لسنا بحاجة إلى إعادة تق رير المسلمة التي أصبحت بديهية لدى العام والخاص،و التي تشير إلى وجود شروخ وانتشار هيكلية داخل البنيات الاجتماعية ووجود تنافر واندحار للفئات الاجتماعية داخل البلدان السائرة في طريق النمو فمن خلال مقاربة سوسيولوجية بديهية ،و ملاحظات أولية تتضح الانعكاسات الايجابية والسلبية التي أدت إلى بروز ظواهر اجتماعية طفت على السطح من دون أية مقاومة وطبيعي جدا أن يهب عدد ليس بالهين من المتتبعين للشؤون العامة لهذه البلدان ناقوس الخطر بعد إعلانها عبر وسائل الإعلام، ومن جملتها ظاهرة الهجرة الغير الشرعية غالبا ما ينبني على مخيال إيجابي مفاده أن الهجرة إلى بلاد الآخر و الأوروبي مصدر الثروة، ولكن هذا المخيال إفتراضي بالأساس وليس حقيقة معيشة، حيث استطاع العديد من الشباب الجزائري بإمتطائهم لزوارق الموت العبور إلى الصفة الآخرى التي توفر الشغل كإنعكاس دول للعولمة في بلدان التخلف،كما استطاع هؤلاء إعطاء صورة لأقرانها إلى حذوهم عبر شواطئ المتوسط، وقد استقلبت بلدان القوى الثانوية العديد منهم على أساس إحتوائهم، كما فرض على هاته الدول ضرورة إدماجهم

غي نظامها وقتل من قتل ومات من مات، في الوقت الذي أثارت فيه الظاهرة هواجس العديد من المهتمين بتنظيمها في نسق ما يسمى بالمجتمع المدني.

إشكالية البحث:

إن البحث في هذا الموضوع يبرز في الحقيقة عدة إشكاليات باعتبار أنه يعالج موضوعا جديدا وكثيرا الخصوبة ،مع تباين أسباب الهجرة الغير الشرعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وانعكاساته ا السلبية وكذا حول آليات للحد من هذه الظاهرة هجرة الغير الشرعية.

الإشكالية الرئيسية للبحث:

موضوع الدراسة يستدعي منا دراسته ومحاولة تحليله والبحث فيه والتعمق في إبراز مضامينه وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما تأثير الهجرة العير الشرعية على واقع الأمن الإنساني؟

الإشكاليات الفرعية:

للتفصيل في هذا البحث وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات التالية:

-ماذا نقصد بالهجرة الغير الشرعية؟

-وفيما تتمثل الأسباب والدوافع الجوهرية التي أدت إليها؟

-الآليات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية؟

- وأخيرا ما هي السبل التي جسدوها والتي يمكن أن يرقى بها للحد من هذه الظاهرة؟

الفرضية الرئيسية :

تعرف الفرضية على أنها تفسيرات مقترحة للعلاقة بين متغيرين أو أكثر، منها متغيرات سابقة وأخرى تابعة، و البحث يسير في مجال هدفه، البحث عن مدى الترابط النسبي بين بعض المتغيرات التي أشرنا إليها في الإشكالية ومنه يمكن وضع الفرضية الرئيسية التالية:

إن الهجرة الغير الشرعية باعتبارها خطر أمني مشترك يؤثر على المنظومة الأمنية ومجالات التعاون بين ضفتي المتوسط.

كما كان هناك تردي في الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الثقافية للمنطقة المغاربية كلما ساهم ذلك في زيادة تدفق المهاجرين نحو أوروبا.

كما كانت هناك إجراءات وسياسات فعالة للحد من تفاهم تدفق المهاجرين نحو أوروبا كلما ساهم ذلك في التقليل من المخاطر الأمنية.

الإطار المكاني للدراسة:

تقتصر الدراسة على الدول المغاربية كونها تتميز بنفس الخصوصيات الثقافية والاجتماعية كما تعتبر منطقة عبور أساسية في مقابل دول الشمال غرب المتوسط على وجه الخصوص اسبانيا، البرتغال بالإضافة إلى الطرق إلى منطقة الجزائر كدراسة حالة.

الإطار النظري:

لقد تزامنت الهجرة الغير الشرعية كتهديد أمني مع التطور والتوسع وتميزت بالاستمرارية على مدار السنة، أي مستمرة من حيث الزمان،كما أنها منتشرة في كل مكان حيث أن مفهوم الهجرة اتسع ليضم كل القطاعات لا تركز على الدولة كوحدة تحليل مركزية في الدراسات وإنما تركز على الفرد كذلك والمجتمع، وهذا ما تم إسقاطه على موضوع الدراسة.

منهجية الدراسة:

قمنا في دراستنا بانتهاج خطة منهجية على أساس تصنيفي وذلك من خلال تفسير ماهية الهجرة غير الشرعية ومشكلاتها وهذا بغية الوصول إلى حلول ومعرفتنا لحقيقة هذا التأثير والتدبر فيه يقودنا إلى استنباط سبل لتجاوز مثل هذه المشاكل والبناء العضوي لدراستنا يقوم على ثلاث مقاربات تفسيرية متعددة الاختصاصات فالأساس الأول يقوم على الإطار النظري لدراسة مشكل (الظاهرة) الهجرة الغير الشرعية والأساس الثاني عن أسباب انتشار هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري أما الأساس الثالث حول ابتكار الحلول وفرمل هذا التأثير (الهجرة الغير الشرعية)للحد منها دولة الجزائر.

المنهج:

بحكم تناولنا لموضوع الهجرة الغير الشرعية وظفنا المناهج التالية:

بإتباع المنهج التحليلي لتحليل الوقائع ومناقشتها،و المنهج التاريخي لدراسة الإطار التاريخي للهجرة الغير الشرعية في الجزائر و المنهج الوصفي الذي يقوم على تفسير أسباب انتشار الظاهرة في الجزائر وتحديد هذا الأخير من خلال التعرض للآليات القانونية التي جسدتها الدولة الجزائرية.

أهمية الموضوع :

تتمثل أهمية الموضوع في جانبين العلمي والعملي:

أ- الجانب العلمي:

تتمثل أهمية الموضوع العلمية في أنه إطار يساعد على فهم المتغيرات الراهنة التي تشكل تهديد يسمح بالوقوع على السياسات الأمنية للدول المشتركة في المكافحة الهجرة الغير الشرعية.

ب- الجانب العملي:

يمكن طرح الأهمية العملية لهذا الموضوع من خلال أن هذه الدراسة تثرى المكتبة البحثية بموضوع جدير يرتبط بواقع الأحداث داخل النظام الدولي، ويشجع الباحثين في حقل العلاقات الدولية على دراسة مثل هذه المواضيع وتقديم رؤى استشرافية في هذا المجال.

أسباب اختيار الموضوع:

- **الأسباب الذاتية:**

هناك مجموعة من الأسباب الذاتية التي تدفعني للخوض في هذا الموضوع وأولها الميل الشخصي للإطاحة بالجوانب الغامضة من الهجرة الغير الشرعية التي عرفت انتشارا سريعا وأصبحت حلما يراود كل شاب جزائري، مغاربي، إفريقي ، رغم ما يكشف مثل هذه المغامرات من مخاطر.

ثم ما يدفعني إلى ذاك تقاسمي لآلام الضحايا هذه المغامرات و لم يعد ولم يصل عنه أدنى خبر،إضافة إل ذلك وقع غالبية الفئات إلى الخداع في أيادي لا ترى فيهم إلا سبب من أسباب الربح والاتجار .

- **الأسباب الموضوعية:**

تكمن الأسباب الموضوعية للدراسة من المواضيع الخصبة التي لم تنل حظها من الدراسة والبحث إلا حديثا وبصفة سطحية، وهذا راجع لحداثته ظاهرة لم تدخل إلى الساحة الدولية إلا في الآونة الأخيرة و الميزة هذه أي كون الموضوع جديد ،تعطيه الكثير من الأهمية والقيمة العلمية من حيث الإطاحة به بالبحث عن مفهوم الظاهرة و أسبابها وانعكاساتها وكذلك التطرق في الطرق الكفيلة لمعالجتها.

ورغم أن الهجرة الغير الشرعية تطرح أكثر من إشكال وتمس جوانب عديدة كعلم الاجتماع والاقتصاد وحقوق الإنسان وغيرها، إلا ن مشكلة المصادر والمراجع النظرية منها والتطبيقية التي تتناولها بالدراسة قليلة جدا وخاصة باللغة العربية، وتبقى فقط التغطية الإعلامية واسعة في هذا المجال إضافة إلى المادة العلمية المنشورة في الانترنت.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتها هي قلة المراجع وخاصة المراجع الجزائرية للتكلم عن هذه الظاهرة ،وصعوبة جمع المادة، البحث بحيث أن الحصول عليها لم يكن.

الدراسات السابقة:

اعتمدت في هذا المبحث على مجموعة من المصادر والمراجع ومحاولة تصفحها وقراءة الحقائق التاريخية التي تحتويها ملتزمين الحياد المطلوب فقد اعتمد أيضا على المجلات أيضا مذكرات.

أهداف الدراسة:

تبنى أهداف دراستي لموضوع ظاهرة الهجرة الغير الشرعية من خلال :

أهداف موضوعية:

محاولة ذكر أسباب الظاهرة و إبراز أهم انعكاساته واسباب انتشار الهجرة الغير الشرعية في الجزائر وتعاملها مع هذه الظاهرة مع الدول والقوانين الصارمة حول هذه الظاهرة.

أهداف ذاتية:

كشف حقيقة الموضوع برز الاهتمام به حديثا على الساحة الدولية ومحاولة تقدي بحث أكاديمي كإثراء للرصيد المعرفي وتزويد المكتبة بمرجع إضافي يحمل مختلف المشاكل التي قد تضر باستقرار منطقة المغرب العربي بما فيه الجزائر.

تقرير الخطة:

تبعا لعنوان المذكرة والإشكالية المتمحورة حولها وبالاعتماد على مجموعة من المناهج هضم الأمر المعلوماتي المتوفر لدينا من خلال خطة أساسها وجود حالة من الانتقال من الإطار ألمفاهيمي للهجرة الغير الشرعية إلى دراسة مختلف المشاكل الناجمة عن هذه القضية عبر فصلين تسبقهم المقدمة وصولا إلى الخاتمة .

الفصل الأول :

إطار النظري للدراسة تناول مفهوم الهجر الغير الشرعية وكذا ذكر الأسباب المؤدية للهجرة الغير الشرعية وانعكاساته على المجتمع والفرد.

الفصل الثاني:

أخيرا الرؤية الإستراتيجية الجزائرية تجاه الهجرة الغير الشرعية أي .... آليات التي انتهجها الجزائر للحد من هذه الظاهرة وأثر السياسات على اعتبار هذه الظاهرة، ومظاهر التعاون الدولي والتنسيق في التخفيف من وطأة الهجرة الغير الشرعية وآلية مكافحة الهجرة الغير الشرعية في الجزائر.

وأما بالنسبة للخاتمة فقد تناولت أهم النتائج التي توصلنا إليها.

الهجرة الغير شرعية

الفصل الأول:الهجرة الغير شرعية

تشكل قضية الهجرة الغير شرعية أخطر القضايا الاجتماعية التي لا تزال تؤرق المجتمع الدولي، وهي مشكلة حساسة لكونها تمس جميع شرائح المجتمع الدولي بحيث أصبحت الظاهرة لا تقتصر على الشباب و خاصة الذكور بل ارتفع خط بيانها إلى فئة الإناث وأصبح متداول مصطلح (الحرقة) في أغاني شعبية للتعبير عن الظاهرة وما تكتسبه من شجن.

إن مأساة الهجرة الغير الشرعية لا يمكن أن تتم بالإجراءات أمنية في البر أو البحر وليس بإنشاء مراكز لإيوائهم، بل بالتنسيق و التعاون مع الدول المصدرة لهم في محاربة الفقر و العمل على احترام حقوق الإنسان وإشاعة الديمقراطية وتحجيم الصراعات الداخلية، وهي مؤشرات من شأنها أن تساعد على تقليص المهاجرين السريين نحو دول أوروبا خاصة باتجاه إيطاليا واسبانيا.

ولقد تناولنا في فصلنا هذا عن الإطار المعرفي للهجرة الغير الشرعية في المبحث الأول و ينقسم إلى مطلبين يعالج الأول ماهية الهجرة الغير الشرعية و الثاني الأسباب المؤدية للهجرة الغير الشرعية وإنعكاساتها، أما المبحث الثاني يتناول الهجرة الغير الشرعية في الجزائر وينقسم إلى مطلبين تاريخ الهجرة الغير الشرعية في الجزائر وأسباب انتشار الهجرة الغير الشرعية في الجزائر .

المبحث الأول : الهجرة غير الشرعية (الماهية والأسباب).

تعد الهجرة عير الشرعية من الظواهر التي باتت منتشرة بكثافة في الآونة الأخيرة وتؤرق المجتمع الدولي، حيث أصبحت الظاهرة تكتسي بعدا عالميا تعاني منه الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، ودول التحاد الأوروبي و كذلك الدول الأقل تقدما كدول آسيا ودول المشرق العربي و المغرب العربي ودول أمريكة اللاتينية وعلى هذا سوف نبرز في هذا المبحث ماهية الهرة الغير الشرعية و أهم أسبابها.

المطلب الأول : ماهية الهجرة الغير الشرعية

تعريف الهجرة، تعرف الهجرة في علم السكان بأنها:"الانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أم بيئيا أم سياسيا" [1]، وبالتالي فالتعريف يتمحور على حوافز الهجرة التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي أي من أجل حياة أفضل كريمة للمهاجر .

وهناك تعريف آخر يرى أن الهجرة عملية انتقال تغيير فرد أو جماعة من منطقة اعتاد أو على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى خارج حدود البلد، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم باضطرارهم إلى ذلك"[2].

وتعرف أيضا على أنها ظاهرة جغرافية تعبر عن دينامكية سكانية .....تشكل انتقال السكان من مكان الآخر وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد .

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية و اللجوء السياسي،ديوان المطبوعات الجامعية،2012،ص 15.
[2] المرجع نفسه ،ص16.

وهي جزء من الحركة العامة للسكان التي تربط الفرد جذوره و هويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتفق المعنيون بموضوع الهجرة الغير المشروعة على تعريف محدد لها بل عرفها كل من وجهة نظره.

ومن التعريفات أيضا عن الهجرة غير المشروعة أنها :"تدبير الدخول والخروج غير القانوني من وإلى إقليم أي دولة من قبل أفراد أو مجموعات من غير الأماكن المحددة لذلك، ودون التقيد بالضوابط والشروط الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد"[3].

فتعود تاريخ الهجرة إلى زمن من بعيد وهي سيمة تميزت بها الشعوب والقبائل في وقت معين بحث عن الماء والغذاء وهروبا من الآفات والكوارث الطبيعية يشيد أصلها إلى العصور القديمة و خير دليل على ذلك دعوة سيدنا موسى قومه للهجرة هروبا من فرعون وكذا سيدنا إبراهيم بالحج إلى مكة المكرمة.

تميز القرن العشرين بقرن الهجرات غير الشرعية بامتياز حيث أن كل عمليات الهجرة التي جرت من الجنوب إلى الشمال خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي كانت تتحد وفق حاجة المجتمعات الشمالية و أيضا وفق شروط أوروبية صارمة[4].

[3] حسن حسين الامام .....، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار،دار الفكر الجامعي، كلية الحقوق الاسكندرية، 2014،ص20.

[4] سعيد.....، الهجرة غير الشرعية ، الموسوعة السياسية للشباب ،نهضة عصر للطباعة و النشر والتوزيع،2007،ص15.

وقد مرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية على مستوى الحوض المتوسطي بعدة محطات يمكننا استعراضها كالتالي:

قبل سنة 1580: وقد اتسمت هذه المرحلة بأن الدول الأوروبية كانت بحاجة إلى مزيد من العمالة من دول الجنوب، كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين وأهم ما تتسم به تلك المرحلة أن المهاجر الجنوبي فهم قواعد اللعبة في دول الشمال حيث بدأ ببلور خطابات تتضمن مطالب حقوقية داخل المجتمع المستقبل، وبالتالي تلك المقدمات كانت مساعدة للمهاجرين حتى يتمددوا وبشكل قوي في غفلة من الأنظمة الأمنية الأوروبية.

كل هذه العناصر بدت بالنسبة للمهاجرين القادمين من دول الجنوب محفزة لهم للالتحاق نظائرهم و يبدو أن الكثير منهم استفاد.

وأيضا قبل أحداث (11 ديسمبر 2001) التي عرفتها الولايات المتحدة وما أثارته من موضوعات كالأمن القومي والإرهاب و خاصة في أوروبا الغربية حيث انتشر الإسلام كديانة جديدة رئيسية واتهام المحتجين في فرنسا سنة 2005 ضذ الرسومات المسيئة للرسول الكريم فرنسيين أصليين، وكان السبب التظاهر أيضا هو في إنكار الحقوق المتساوية و العنصرية الصارخة التي تتبناها الدولة[5].

المرحلة الثانية 1980-1925 قد اتسمت هذه المرحلة ببداية ظهور إفرازات سلبية بين المهاجرين الذين وفدوا إلى الدول المتطورة .

[5] عبد القادر رزيق المخادمي،الهجرة السرية واللجوء السياسي، مرجع سابق،ص 20.

صورة شرعية ومزاحمتهم لأبناء البلد الأصليين وقد تزامن ذلك خاصة أغلب المهاجرين آنذاك.

مع دخول اتفاقية شينغن الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ تم بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي بكل مع دخول كل من اسبانيا و البرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعاد غير متوقعة لاسيما بعد لجوء سلطات مدريد إلى فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام عملية هجرة جديدة.

وذلك في محاولة لمنح مواطنيها مزيد من الاندماج في الاتحاد الأوروبي في هذه المرحلة مفارقة كبيرة تتمثل في الاتفاقيات الدولية الصادرة عام 1990 المخصصة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم والتي صادقت عليها تسع دول من الجنوب في عام 1998 ووجه المفارقة هنا هي أن هذه الاتفاقية لم تحضا بقبول أي دولة أوروبية وهو الأمر الذي يفسر الرغبة الأوروبية في التعامل مع هذا المعطى الجديد من منظور جديد ولو تم الأمر على حساب الحقوق التي تضمنها المواثيق الدولية الداعية إلى الحق في التنقل والبحث عن حياة أفضل.

المرحلة الثالثة: 1995 إلى حد الآن : وهذه المرحلة تميزت بالطابع الصارم الذي انتهجته الدول الأوروبية كسياسة أمنية بخصوص التجمع العائلي وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين وكذا فعل تجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف بالهجرة غير الشرعية و التي تحيل على عملية الالتحاق بالديار الأوروبية بدون وجه قانوني.

ورغم أن قضية الهجرة غير الشرعية أصبحت قضية تهم كافة الدول المطلة على حوض المتوسط، فإن المغرب واسبانيا يمثلان البلدين المعنيين أكثر بهذه الهجرة لاسيما أن المغاربة يشكلون العصبة الأكثر في المهاجرين غير الشرعيين[6].

نصائح للمهاجرين: الهجرة الغير الشرعية

عباد الله مهما كان حال المسلم فلا يوجد مسوغ للهجرة الغير الشرعية لا بداعي طلب الرزق، قال تعالى:" من يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه" الطلاق 2-3 .

ومن يتق الله فيعمل بما أمره ويتجنب ما نهاه عنه ويجعل الله له مخرجا ومخلصا من هموم الدنيا و الآخرة، ويرزقه دوما وييسر له أسباب الرزق من حيث لا يخطر على باله ولا يكون في حسبانه.

ومن يكل أمره إلى الله فهو كافيه ما أهمه في الداريين .

إن السعي على الرزق والمعاش أمر مطلوب شرعا فقد حث الله رب العالمين في كتابه على العمل وطلب الرزق بأناة ورفق مع الصبر وكدح[7] .

قال تعالى :" فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله" الجمعة 10.

[6] عبد القادر المخادمي، الهجرة السرية و اللجوء السياسي، مرجع سابق،ص22.

[7] ابي عبد الله محمد بن سعيد زعلان، الهدرة الغير الشرعية و الحفاظ على النفس، من خطب فضيلة الشيخ ،ص 28.

المطلب الثاني: الأسباب المؤدية للهجرة الغير الشرعية وانعكاساتها.

إن قرار الهجرة غير الشرعية هو نتيجة لمجموعة معقدة من عوامل من الصعاب تخليصها في فئات صارمو ودقيقة، فالرغبة في الهجرة تخترق المجتمع على نحو متزايد تتحكم فيها عدة عوامل مختلفة منها العمر، الجنس ومستوى التعليم والحالة المهنية إضافة إلى الانفتاح الكبير الناتج عن الإفرازات العولمة والحراك الاجتماعي الذي يسمح بالهجرة في كثير من الأحيان والتي تقصي أسبابها و التي يمكن تلخيصها في عدة عوامل رئيسية.

1- الأسباب الاقتصادية:

يتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول المطاردة والدول المستقبلة، هذا التباين هو نتيجة تدبدب وتيرة التنمية في البلدان التي لازالت تعتمد أساسا في اقتصادها على الفلاحة والتعدين هما قطاعان لا يضمنان استقرار في التنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار و الثاني بأحوال السوق الدولية وهو ماله انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل.

إن هذه الجريمة تخلق مآسي إنسانية عديدة تتجسد في كثير من الأحداث التي تعرضها وسائل الإعلام، بداية بعشرات الأشخاص الذين يغرقون يوميا في البحر الذين يضيعون أو يموتون عطشا في الصحراء، ويمكن أن نضرب في ذلك أمثلة عديدة على غرار السفينة التي غرقت قبالة السواحل الليبية في نهاية شهر مارس 2009، والتي راح ضحيتها أكثر من

عشرون شخص وأكثر من 200 مفقود، ووصولا إلى الوضع المعيشي المتردي الذي يتواجد عليه أغلبية المهاجرين غير الشرعيين في بلدان الوصول[8].

الأسباب الاقتصادية سبب مهم من أسب اب الهجرة التي يريدها المهاجرين أن وهذا الأمر الذي تحدث عنه حقوق الإنسان في النظام الاقتصادي الجديد و يقول بأن تطبيق النظام الاقتصادي يشكل عنصرا أساسيا من عناصر العمل الفعلي على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية و ينتهي أنها على أن تمنح الأولية للإنسان.

وفي القرار 5 المؤرخ في 1979/9/3 أقرت لجنة حقوق الإنسان أن من الضروري إقامة نظام اقتصادي دولي يكون أكثر إنصافا وعدالة، ويتيح تحقيق مستويات إنمائية متوازنة في جميع البلدان مما يترجم إلى حقيقة واقعة المبدأ الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يقر الحق المتساوي لجميع الأشخاص في التمتع بمستوى "معيشي كاف"[9].

إن هشاشة الاقتصاد في دول الجنوب تخلق هشاشة في الوضع الاجتماعي من خلال ضيق فرص الشغل و اتساع رقعة البطالة وهذا ما زادت الهجرة الغير الشرعية في الآونة الأخيرة وسوق العمل خلافا لما تجده في دول الاستقبال فإن النمو الديمغرافي بالرغم من وضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي في الدول الموفدة لازال مرتفعا نسبيا وهذا له انعكاس على حجم السكان النشطين بالتالي على عرض العمل في سوق الشغل.

[8] سباعي ابتسام، أثر العولمة في إبراز التحديات الأهلية اللاتماثلية (الهجرة الغير شرعية في الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، 2016-2017.

[9] د عبد الكريم علوان ، الوسيط في القانون الدولي العام ، الكتاب الثالث حقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر و التوزيع،ص80

ومن انعكاسات الأسباب الاقتصادية تجلت في الدول الغنية لا تقدم حلول تقضي على أسباب الهجرة وما تقدمه من مساعدات للدول الفقيرة غير كاف للحد من تيارات الهجرة.

وثانيا عدم العدالة في توزيع الثروة الوطنية فيما يخص الدول المرحلة حيث لارتباط الاستغلال الاقتصادي في الدول النامية باعتماد سياسة تنموية شاملة ترتبط بالدول الغنية، مما أسهم بشكل كبير في خلق نوع للتبعية أدى إلى عدة عوامل وأسباب التي ذكرنا القليل منها الإخلال بآليات سوق العمل وخلق عدم التوازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة.

ثالثا: معظم المهاجرين غير الشرعيين يهاجرون من دول ومناطق فقيرة وذات مستويات معيشية منخفضة إلى دول ومناطق غنية ذات مستويات معيشية عالية، أي أ نها توفر فرص عمل لأسباب اقتصادية بهدف البحث عن حياة أفضل اقتصاديا، ولدى نجد الهجرة الغير الشرعية تتم باتجاه أوروبا من الدول الإفريقية.

وأخيرا انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة، وظهور سوق الظل موازية للعمالة والمتسللة التي تقبل بأجور اقل وشروط عمل قاسية وما ينتج عنها الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية[10].

حيث يلخص العالم الديمغرافي الفرنسي "الفريد صوفي"إشكالية الهجرة بقوله:"إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر و إما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات ويشكل التباين

[10] أ. عثمان الحسن محمد نوره، ياسر عوض الكريم مبارك ، الهجرة الغير المشروعة والجريمة ، جامعة نايف العربية الأمنية النشر ، الرياض 1429هـ-2009م ،ص82.

في الأجور كذلك عاملا للتحفيز على الهجرة حيث يفوق بـ 3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي، على أن هذا الحد لا يحترم أحيانا من طرف أرباب العمل ولكن إذا كانت الظروف الاقتصادية تشكل عوامل أساسية في التحفيز على الهجرة إلا أن ذلك لا يشرح كيف أن البعض يمر إلى مرحلة التطبيق دول دون البعض الآخر، هذا يعني أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى وهي أساسا اجتماعية و نفسية[11].

2- الأسباب الاجتماعية :

إن الروابط الانتماء الاجتماعية هي الأخرى لها دور كبير في إنتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فقد تفتت الفئات الإجتماعية تحت الضغط الفقر الحاد جراء الألم الذي تسببه البيئة الإجتماعية والظروف المحيطة، مثل المبيت كثيرا في الشوارع أو فقدان العائلة لأي سبب كان أو إنعدام الفرص التي تربط الشخص بالبيئة كإنعدام فرصة العمل مثلا.[12]

وهذا يتحدث المفكر إبراهم ماسلو" عن الإغتراب الذي يضعف أو يفقد الشخص بمحيطه والبيئة التي ينتهي إليها فإن ذلك سوف يكون لديه دافع قوي نحو البحث عن بيئة أخرى أو مجتمع أخر يشبع به حاجته من إنتهاء أي بمعنى تتشكل لديه حالة تأكل الروابط الإنتمائية وواقع البحث عن إنشاء علاقات أخرى تكون لديه أكثر مناسبة ودفئ من التي كان يعيش فيها.

[11] محمد غزالي، الهجرة السرية، دار مكتبة العامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2015م/1436هـ ،ص37.

[12] أمال يحياوي، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء القانون الدولي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم في القانون العام جامعة الجزائر، 2020.

بمعنى أنه يتغاضى تماما عن الجوانب السلبية للهجرة الغير الشرعية ولا يفكر إلا في محاسنها بتعبير المفكر ليون فيستجر يحد حلا لحالات التنافر المعرفي الناشئة بين مظاهر الهجرة والجوانب الإيجابية.[13]

ترتعد فرائص أوروبا مما تسميه إنفجار الهجرة وتزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى ولها وتذكر الأرقام أن هناك من 15 إلى 30 مليون مهاجر غير شرعي في العالم نصيب أوروبا منهم يبلغ 4 ملايين وهو ما يعني أن دول الإتحاد الأوروبي تستقبل سنويا نحو 300 مليون ألف شخص يدخلون حدودها بطريقة غير شرعية وهم يأتون من دول أسيا وإفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط بسبب الفقر وبسبب الحرية، وأرقام أخرى تزيد الطين بلة وهي:

السلطات الكرواتية ألقت في الفترة الأخيرة القبض على حوالي 250 ألف مهاجر غير شرعي.

وليس خافتا على أحد أن أعداد كبيرة من هؤلاء الضحايا ينحد رون من المنطقة العربية.

إن الهجرة تدور في مجالين مختلفين أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب المحلي على العمل والسكن والخدمات الاجتماعية ويعرف آخر انخفاض في عدد السكان خاصة نسبة الشباب بالنسبة للدول شرق وجنوب المتوسط فإن نموها السكاني حسب تقدير منظمات الأمم المتحدة مهيأ للارتفاع على مدى العشرين عاما القادمة

[13] المرجع نفسه.

ومن النتائج الخطيرة المترتبة عن الانفجار الديمغرافي ظهور مشكلة البطالة التي باتت تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على الشهادات العليا بالإضافة إلى فشل في حل المشكلات الاجتماعية المتمثلة الفقر والمجاعة و البطالة والأمراض.

كما أجريت دراسات تجريبية في شمال إفريقيا تبين الهجرة لا ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها عملية اقتصادية فقط، ولكن ينبغي أيضا أن تعتبر في الواقع عملية اجتماعية حيث تدرس الهجرات مجموعات اجتماعية مختلقة وفق لنوع الجنس والسن ومع ملامح عرقية ودينية، والتعليم الرسمي، فقد أحدثت ثورة عميقة في الحياة الإجتماعية الثقافية والإقتصادية والحياة السياسية لهؤولاء السكان[14].

فنلاحظ في الوقت الحالي أن فئة التطابق والتي تمثل أعلى نسبة لعينة الدراسة ترى أن الشباب اليوم أصبح يفكر في الهجرة بأي طريقة كما يرون أن الحرقة مشروع الهدف منه بحثهم عن فرصة عمل التي التي لم يجدوها في بلدهم، وبالتالي الهجرة الغير الشرعية أحد أسبابها الرئيسية ونقول الأساسية هي الوضعية الإجتماعية المزرية.

وعلى الحكومات تأكيد الإعتراف بالحقوق والحاجات الخاصة باللاجئين والمهاجرين بما في ذلك إمتناع الدول عن إعادتهم إلى البلدان التي تتعرض فيها حياتهم أو حريتهم للخطر وتأكيد ألا تمنع الإجراءات المتخذة للحد من الهجرة الغير الشرعية.

[14] بلعربي محمد، واقع الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات جيوسياسية ، 2016-2017.

المهاجرين من الحصول على الحماية الدولية وتطبق برامج تنموية طموحة توفر فرص للعمل وفرص لكسب العيش والرزق في البلاد التي تنشأ منها الهجرة[15].

إنعكاسات الأسباب الإجتماعية.

إن المهاجر ليس سيد قراره متجاهلا الظروف البلد المضيف وسياسات الحكومة المختلفة في الحد من إستغلال المهاجرين وكذلك تأثير المواقع القانونية والسياسية التي قد تحول دون الهجرة المواطن إلى بلد أخر وبذلك يصبح المهاجر ضحية للمشاكل الإجتماعية التي يعاني منها المجتمع المضيف والتي قد تكون موجودة قبل وجوده بوصفه مهاجر إلى هذه البلد.

إن دخول عادات سرية على المجتمع وظهور قيم غير سليمة وظهور الأحياء العشوائية، حسب تدني الخدمات الضرورية وتدهور صفة البيئة وتنتشر الأمراض الإجتماعية كالسرقة والمخدرات والدعارة...الخ.

وأخيرا وجود أشخاص من الدين لا يجعلون وثائق الجنسية وترسيخ قيم، ونية العمل اليدوي، في أنحاء الدولة المستقبلة للمهاجرين.

الأسباب السياسية:

إن غياب النظم السياسية الديمقراطية في دول المهجر أدت بالضرورة إلى غياب التمتع بالحريات العامة والحقوق، وأن هذه الأخيرة هي من بين أهم ما يتمتع به الفرد في المجتمع

[15] عثمان محمد عمر، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرو غير المشروعة والجريمة، مرجع سابق، ص29.

الغربي الرأسمالي، مما شجع الشباب على الهجرة نحو الغرب بحثا عن هذه الحريات سواءا كانت حريات سياسية أو حتى إقتصادية وإجتماعية.

وعلاقنا في هذا الوقت المبكر أن هناك إتجاها سياسيا يبني كل طموحاته على كراهية الأجانب بل طردهم –شر طردة– من فرنسا ويمثله رجال السياسة أرزهم جان ماري لوبان زعيم حزب الجبهة الوطنية اليمين المتطرف، الذي يرفع شعار:" فرنسا للفرنسيين وليس للعرب أو للسود اللأفارقة"[16].

ولهذا زج بقضية الهجرة غير الشرعية في المحافل الدولية على أنها قضية أمنية وليست قضية تنموية بالدرجة الأولى.

لاشك أن قواعد القانون الدولي الإنساني أضحى أمرا ضروريا في العصر الحالي إذ رغم استقرار هذا الخطر اللجوء إلى القوة كوسيلة لحل المنازعات الدولية "يحتم حل تلك المنازعات الطرق السلمية"فإن الحرب تعيث فسادا في ربوع الكرة الأرضية[17]

إن التاريخ شهد على أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول دول عديدة سببها حركة اللاجئين الواسعة بصفة خاصة فردية كانت أو جماعية من جراء الحروب الأهلية والنزاعات وإنتهاكات حقوق الإنسان بسبب إنتمائهم العرقي والديني والسياسي، يعد السبب الرئيسي لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق الأمنة إلى أخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الإضطرارية.

[16] سعيد اللاوندي الهجرة غير الشرعية مرجع سابق، ص22.

[17] أحمد أبولفا، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1434/2013هـ، ص20.

من الأسباب القسرية التي تدفع للهجرة غير الشرعية كذلك ضغط القوة والتهديد والإستلاء، فالتدخل العسكري الخارجي ضذ أية دولة من الدول إضافة إلى الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة معطيات من شأنها أن تشعل الرغبة في كراهية الوطن والفرار منه بحثا عن وجود حياة أفضل ما وراء الضفة.

ويتمتع المهاجرين الغير الشرعيين مثل جميع البشر الآخرين بالحماية من قبل عدد كبير من الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان فعلى الصعيد الدولي للأفراد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في الحياة والسلامة الشخصية وخطر التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وأكد على الحق في إلتماس اللجوء إلى بلدان أخرى هربا من الإضطهاد.[18]

ولقد شاركت العديد من الدول العربية والإسلامية الأطراف في الشراكة الأورومتوسطية في طبيعة وتطوير معظم الإعلانات والإتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بتقنين وحماية حقوق الإنسان عام 1948م، وما لحق عليه من مواثيق وإعلانات واتفاقيات أخرى بخصوص الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الإقتصادية والإجتماعية وحقوق المرأة والطفل ومكافحة الإتجار بالبشر ومناهضة أشكال التمييز والتعذيب إلى جانب ذلك وإحترام الحق في الإختلاف وضع التمييز على أسس عرقية أو جنسية.[19]

إنعكاسات الأسباب السياسية:

[18] مصطفى العاطافي، الحماية القانونية للمهاجرين غير الشرعيين في البحر، مجلة القانون المجتمع والسلطة، جامعة محمد بوقرة ،الجزائر، ص20.

[19] طارق عبد الحميد السنهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2003، ص 53.

أولا: يتسبب عدم الإستقرار في البلاد بعدم الإستقرار ولا الشعور بالأمان ووجود الكثير من الصراعات والعنف ووجود الكثير من حالات الشغف والأسلحة مما يؤدي إلى الكثير من المواطنين في الهروب إلى بلاد أكبر أمان ويفكرون في الهجرة غير الشرعية للوصول إلى أحد الدول المتقدمة والمستقرة.

ثانيا: يتسبب وجود الإضطهادات العرقية في الكثير من البلاد إلى التفكير في الهجرة كما يتسبب للإضطهادات الدينية عن إضطرار بعض المواطنين من البحث عن دولة أكثر تسامح وأكثر أمن ويتم من لهذا العنف الكثير من الدول الإفريقية

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

الهجرة أو حركة إنتقال الناس على شكل أفراد أو جماعات كبيرة عبر الحدود الجغرافية والسياسية ظاهرة إجتماعية عرفها السكان منذ القدم وتحظى اليوم بإهتمام عالمي كبير تتركز بالنسبة لكبرى لهذا الإهتمام حول أثار الهجرة خصوصا على النظام الإجتماعي في البلدان المصدرة للهجرة كالجزائر وفي البلدان المستقبلة لها، لهذا ندرس الإطار التاريخي للهجرة غير الشرعية في الجزائر في المطلب الأول والمطلب الثاني أسباب إنتشار الهجرة غير الشرغية في الجزائر.

المطلب الأول: تاريخ الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

إن حركة الهجرة ليست ظاهرة جديدة في تاريخ الإنسانية فالإكتشافات والفتوحات والوالنكبات والنزوحات الجماعية وكذا البحث عن مستقبل واعد نتج عنه أشكال للهجرة وفي جهة مختلفة يكفي الإستشهاد هنا بنماذج من هجرات الأنبياء عليهم السلام ولعلى الفهم العلمي للصور والتمثيلات التي تؤطر سلوك الأفراد والجماعات إتجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يستدعي إتخاذ حفريات في ماضيها البعيد والقريب وإذا استحضرنا هذه المعادلة قلنا إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية مابين الجزائر وأوروبا كانت بداية أوروبية نحو الجزائر[20].

فقد إنطلقت هجرة الأوروبيين إلى شمال إفريقيا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وإمتدت إلى النصف الأول من القرن العشرين وتعتبر الصفة الإجرائية الفرنسية على

[20] محمد غربي، الهجرة السرية، مرجع سابق، ص12.

مجمل المنطقة المغاربية بداية أثار غير معنية مسلسل النزوح العمالي لفرنسا بصفتها القبلة الأولى لسكان شمال إفريقيا على الخصوص ليشمل فيما بعد مسلسل الهجرة : مدخل القارة

وضع إندلاع الحرب العالمية الأولى وجدت الحكومة الفرنسية أنذاك الجزائر مصدر لليد العاملة واستمرت الهجرة رغم حصول البلدان المغاربية على إستقلالها السياسي، فوتيرة الهجرة لم تتراجع بل إرتفعت خاصة بعد أن وجد العديد من سكان القرى أنفسهم بدون شغل لتشهد الجزائر بعد الإستقلال هجرة قروية ضاعفت من مشاكل المدن، حيث إنتشرت دور الصفيح لتواجه مشكلة البطالة والتشغيل على السطح، في نفس الوقت كانت فرنسا تعيش أزمة ركود إقتصادية ولكن من نوع خاص ففرنسا من الحرب العالمية الثانية فقدت ألاف من شبابها خلال الحرب ولأجل إعادة بنائها مرته الحرب كانت في حاجة ماسة إلى موارد بشرية.

لهذه الأسباب لجأت فرنسا إلى إبرام إتفاقيات الشراكة تخص هجرة اليد العاملة مع دول المغرب العربي في بداية الستينيات، هذه الهجرة إلى أوروبا سوف توزيها إرشادات التنمية في إمتصاص أفواج البطالة ، فعملت الدولة على تشجيع هجرة العمال، عبر سلسلات مناسبة وكذا تطوير وتنظيم الأجهزة الإدارية الموجهة للهجرة لتقديم الخدمات الإجتماعية للمهاجرين خاصة وأن عائداتهم كانت مهمة من العملة الصعبة، إن هذا التشجيع الصريح للهجرة وجدى صدى كل الفئات المهمشة ليرتفع عدد المهاجرين ولم تعد الهجرة تقتصر على فرنسا بل تم

الوصول إلى كل دول أوروبا خاصة التي ربطتها بالجزائر اتفاقيات تخص بهجرة العمال كهولندا، وإيطاليا، ألمانيا.[21]

إلا أنه وإبان النصف الثاني من عقد السبعينات تقلصت الهجرة الجزائرية نتيجة تأزم الأوضاع الإقتصادية العالمية على إثر الأزمة البترولية لسنة 1974 بعد ذلك إتخذ في معظم الدول أوروبا إجراءات وتدابير لإيقاف تدفقات الهجرة بعد أن مست البطالة العمال الموظفين، وتنامت أحقاد الأوروبيين وعنصريتهم على العمالة الحاقدة، ونتيجة لذلك إتخذت معظم دول إوروبا إجراءات لإيقاف الهجرة بوضع بداية سنوات الإستقلال شهدت الجزائر هجرة العديد من الطلبة نحو أوروبا من أجل استكمال دراستهم الجامعية في عدة شعب خاصة الطب الصيدلة والهندسة، حيث كانت الجامعات والمعاهد الأوروبية خاصة الفرنسية تفتح أبوابها في وجه الطلاب الجزائريين المتفوقين.

كما يسعنا القول أن ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر تسود بصفة خاصة في السواحل الغربية والشرقية للبلاد، وأصبحت تسجل تزايد ملحوظ من الفترة الممتدة من سنة 1996 التي سجلت خلالها مصالح الدرك الوطني 9 قضايا معاينة وتوقيف 24 شخص إلى غاية سنة 2007 التي سجل فيهافيها معاينة 114 قضية توقيف 1071، شخص وحسب تقارير المصالح نجد أن غالبية المرشحين للهجرة السرية من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 40 سنة بما فيهم القصر، فلقد تم توقيف خلال سنة 2007، 23 شاب أقل من

[21] سباعي إلهام، مذكرة لنيل شهادة الماسترفي العلوم السياسية، مرجع سابق،.

118 سنة و 742 شخص تتراوح أعمارهم بين 18 و 28 سنة[22]، وقد اعتبرت الجزائر من بين 19 دولة افريقية أصلية للمهاجرين السريين الذين تم نزولهم على شواطئ جزيرة صقلية في عام 2004 رفقة بنغلادش- الصين-كوت ديفوار- مصر- اريثريا- أثيوبيا- غانا- العراق- إيران- ليبيريا- ليبيا - المغرب-نيجيريا- فلسطين- باكستان- سيراليون- السودان- بوركينافاسو-تونس، إضافة إلى الموانئ التركية.

لهذا كانت ظاهرة الهجرة غير الشرعية كرد فعل طبيعي مقابل القيود المفروضة على حرية التنقل بين الدول تبدو مقبولة عندما يتعلق الأمر بأشخاص راشيدين جيدا مخاطرها وقادرين على تحمل أثارها في المستقبل ويختارون طرقا إنتحارية للهروب من وطنهم حتى أصبح الحديث عن ظاهرة الهجرة السرية للشباب الجزائري نحو أوروبا أمرا واقعا لا مفر منه[23].

ومع حدوث إنقلاب 1992 توقف المسار الإنتخابي في الجزائر وهذا ما أدى لأزمة أمنية، حيث خرجت المظاهرات ووقعت أعمال الشغب والفوضى في معظم أنحاء البلاد وتأزمت الأوضاع الأمنية السياسية وعلى أثر ذلك تسارعت الهجرة من الجزائريين للبحث عن الأمان وفرص العمل.

إن الإنقلاب الذي حدث في القرن العشرين ليس فقط هو عدة المهاجرين من وراء الدمار إلى أوروبا كما يقول الخطاب الإقتصادي أن الليبرالية بعد الإستبعاد تبقى متوافقة مع

[22] محمد غزالي، الهجرة السرية، مرجع سابق، ص15.

[23] منصر عمر الإبراهيمي، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم إلى ندوة العربية في مكافحة الهجرة الغير الشرعية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، السعودية، 2010.

العمل الشاق وتأزر في الواقع حرية التنقل البضائع لكنها تمارس حدا لهذا الحق ألا وهو واحد من أول حقوق الإنسان حرية التنقل وحرية الإقامة.[24]

كما قلنا سابقا أن الجزائر هي بداية القرن العشرين تحولات عديدة وأخذت أشكال عديدة ومختلفة بإختلاف العوامل المؤثرة فيها وتبعا لتقييم القوانين والتشريعات المنظمة لها، وعلى ضوء ما تقدم يمكن تلخيص مراحل الهجرة في الجزائر.

1- المرحلة الأولى:

تعود أساس الهجرة الجزائرية إلى أوروبا إلى حقبة الإحتلال الفرنسي لشمال إفريقيا، وأثناء هذه الحقبة هاجرت مجموعات كبيرة بإتجاه دول أوروبا 1918/1914 وقد شهدت حالات الهجرة كثيرة وساعد على ذلك القوانين التي أدرتها سلطات الإحتلال الفرنسي فيما يتعلق بالهجرة وأهمها القانون صدر عام 1914 والذي جاء في مضمونه رفع القيود عن الهجرة وتشجيع الهجرة التلقائية وبالفعل أشرف الفرنسيون على الهجرة وتم استقلال المهاجرين وخصوصا أصحاب الكفاءات للإستفادة منهم، واستغلت بعض المهاجرين للعمل في المصانع والمناجم وتسخيرهم في خدمة الإقتصاد الفرنسي وأيضا التطوع في صفوف الجيش الفرنسي، وتشجيع اليد العاملة الذكورية لتلبية حاجياتها الإقتصادية في تشييد البنى التحتية الضرورية خاصة الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، فعرفت الظاهرة تطورا ملحوظا وتوسعت لتشمل مختلف الجهات خاصة الأرياف والبوادي وتضاعف عدد المهاجرين من 1967 إلى 1975 بما يزيد على 8 مرات.

[24] سعيد البخي، الهجرة السرية الحرقة، مجلة الدراسات والتقدم الإجتماعي العدد 27/26.

2- المرحلة الثانية:

في عام 1973 حدثت أزمة النفط وأثرت على معظم دول العالم وبعد هذه الأزمة اعتبرت الهجرة مشكلة أساسية، وتهدد المستقبل الدول وكان من الطبيعي أن تسعى الدول الأوروبية لوضع حلول تتناسب معها فعمدت على غلق حدودها في وجه كل أنواع المهاجرين حتى اللاجئين والتجمع الأسري، وكانت الجزائر أصدرت في نفس العام قرار صادر عن المجلس الثورة جاء في مضمونه" نظرا للحالة المزرية التي أل إليها المهاجرون الجزائريون في فرنسا جراء العنصرية والإضطهاد فإن مجلس الثورة ومجلس الوزراء بعد الإنحناء أمام المرحلة الجديدة من الشهداء الدين لا دنب لهم إلا مطالبتهم بالمساواة يقرر الوقف الفوري للهجرة الجزائرية في إنتظار ضمان الأمن والكرامة للجزائريين من طرف السلطات الفرنسية.[25]

واتخذت بعض الدول الأوروبية بعض إجراءات لمنع الهجرة فقامت بطرح وسيلة التراخيص السياحية التي كانت صالحة لعدة أيام وشهور، وإعتمدت على إختيار المهاجرون بنفسها وبالمقابل فقد عانى المهاجرين من العنصرية والسياسات التمييزية ويرجع ذلك لعاملين:

الأول: تواجد المهاجرين في مكان واحد وبأعداد كبيرة.

[25] رشيد ساعد، دوافع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني، جامعة محمد خيضر بسكرة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، مذكرة ماستر، 2014.

الثاني: فهو مرتبط بشكل أساسي بالبطالة التي زادت بشكل كبير حيث بلغتنا أكثر من 5.82 مليون عاطل عن العمل في السوق الأوروبية المشتركة عام 1978 منهم 22.8 بالمئة فرنسيين أو أكثر من 300 ألف عاطل عن العمل من الأجانب.[26]

لكن بالرغم من كل هذه الإجراءات وعن شراسة المقاربة الجديدة فإن سيول الهجرة السنوية مستمرة في التدفق ومرشحة للإرتفاع.

المرحلة الثالثة:

بدأت هذه المرحلة في أوساط التسعينيات بولادة صنف أخر من المهاجرين السريين، يتعلق الأمر بالقاصرين الذين لا تتجاوز أعمارهم 18 سنة ولم يكن لهذه الفئات أن تنخرط في هذا المسلسل لولا توافر الشروط الذاتية

الموضوعية،إزاء أوضاع السوسيو اقتصادية نبعث من جراء تراكم النتائج السلبية الناتجة عن التحولات البنيو ية والهيكلية التي أودت باقتصاديات البلدان المتخلفة ومن بينها الجزائر، وتزداد هذه الظاهرة خطورة وستعرف أشكال ملتوية خاصة بعد ارتفاع نشاطات المافيا الدولية التي تعمل على تسهيل عملية تهريب البشر في قوارب بحرية للتشغيل في السوق السوداء من طرف لوبيات أوروبية التي تبحث عن الاغتناء اللامشروع وتبحث عن أرباح متزايدة نتيجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلدان المصدر للهجرة غير الشرعية،.

26

وفي شهر كانون الثاني من عام 2007تم إيقاف عدد من المهاجرين الجزائريين وصدر قرار بطردهم خارج الدول الأوروبية من 11 شخص اقل من 18سنة و 450 شخص تتراوح أعمارهم مابين 18-34و 209 شخص تتراوح أعمارهم 35-50.

المطلب الثاني اسباب انتشار الهجرة عير الشرعية في الجزائر

يقول أحمد متنافي في كتابه واقع وأحداث أن قيمة الفرد في المجتمعات الضعيفة لا تساوي شيء، وأن الفرد القوي هو داعمة حقيقة لكل نهضة أو مسيرة تمكنان المجتمع من التطور والنمو [27].ومن هنا سوف نتحدث عن الاسباب الأساسية التي تؤدي للهجرة غير الشرعية في الجزائر .

1-الأسباب الاقتصادية:

الاقتصاد هو العمود الفقري لكل تطور وتنمية وشرط أن يكون ينظمها أحسن تنظيم وإذا كان غير ذلك فانعكساته ستعود على المجتمع سلبا، وما الهجرة السرية الحرقة إلا دليل على سوء التيسير الاقتصادي.[28]

.ورغم وجود مشاريع واقتراحات لفئة الشباب إلا أنها تفتقد إلى التيسير الحظر والمنظم والجديد والبعيد عن البيروقراطية و المعطيات التي تجعل الشباب ينفر منها، ثم إن البطالة وانعدام الدخل يندرج أن ضمن حالة الأسباب الاقتصادية الرئيسية للهجرة السرية فإن

[27]محمد غزالي، الهجرة السرية، مرجع سابق، ص8

[28]نفس المرجع.

الإحصائيات الحديثة تبين أن هذه الظاهرة أصبحت تهدد الكيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

حيث تقول الإحصائيات أنه يوجد في الدول العربية أعلى معدلات البطالة كما أن 60٪ تقريبا من سكانهم هم دون 25من العمر، وحسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادي للجامعة العربية صدر عام 2004 قدرت البطالة في الدول العربية ما بين 15-20٪وتتزايد سنويا وتتبئ التقرير بان يصل عدد العاطلين في الدول العربية عام 2010 إلى. 5مليون عاطل وبلغ عدد البطالة في الجزائر نسبة 29،9٪ويقول المراقب أن أزمة البطالة مرشحة للتصاعد بحدة في الجزائر في السنوات القادمة بعد المشكلات الناجمة عن النمو الاقتصادي بحيث لا يتجاوز حدود 3٪ خارج المحروقات بالإضافة إلى قلة الاستثمار الداخلي والخارجي و تراجع مناصب الشغل.

مع غياب إستراتيجية واضحة المعالم النهوض بالاقتصاديات الوطنية لان معدلات النمو الاقتصادي ظلت ضعيفة في السنين الأخيرة مما انعكس سلبا على سوق العمل وفشل سياسات المخططات الاقتصادية المنتجة بعد الاستقلال في شتى المجالات ذلك أن هذه المخططات لم تحقق النتائج المتوخاة منها، والتي ت جع بالأساس إلى أن الخطط الاقتصادية التي تم الاعتماد عليها كانت نماذج مستوردة لم ت أعي إمكانيات ومتطلبات هذه المجتمعات[29].

[29] محمد بسلطان نصردين بوسماحة، الهجرة غير الشرعية، مخبر القانون المجتمع والسلطة، جامعة وهران، ص26.

وكذا الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر في الثمانينات إلى رفع الدولة للدعم والسلع واسعة الاستهلاك وانخفاض القوة الشرائية الدينار الجزائري ما نتج عنهارتفاع الأسعار، كل هذه الظروف دفعت الجزائر إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي الذي زاد الوضع تأزما بفعل الشروط المجحفة التي فرضها عليها وعلى رأسها سياسة الخصخصة التي أدت إلى غلق المؤسسات وتسريخ الآلاف من العمال ليضافو إلى قائمة العاطلين وهي المشكلة للتي طفت إلى السطح، وأوضحت من إشغالات المسؤولين تقلص الوظائف الدائمة التي كانت تمثل 49٪عام 2000 مقابل 38٪فقط عام 2005 حيث انخفض عدد العمال الدائمين 11٪ وزيادة التسرب المدرسي التي تتقدر 600تلميذ سنويا ويقول الخبراء ان دول المغرب العربي الثلاث الجزائر وتونس والمغرب تحتاج إلى خلف حوالي مليون فرصة عمل سنويا من أجل الحد من ظاهرة الهجرة السرية ومن إحدى نتائج الظاهرة البطالة تزايد الفقر والذي يعبر أيضا من العوامل المشجغة على الهجرة لدى على الجزائر أن تحل هذه الأزمة.

حسب أخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإن عدد الجزائريي ن الذين يعيشون تحت خط الفر بلغ 5.2 مليون شخص، يمثلون نحو 16.25 بالمئة من إجمالي عدد السكان ويتحفظ كثير من الخبراء على هذه النسب ويرون أن الواقع أكبر من ذلك بكثير ويفيد التقرير أن الجزائر توجد في رتبة متدنية في مؤشر الفقر، حيث ثم الإحصاء 17 بالمئة

من السكان أي ما يعادل 06 مليون جزائري يعيشون في مستوى الفقر من حيث الحصة الغذائية، وهناك أكثر من يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا[30].

ويؤكد الخبير الإجتماعي عبد الناصر الجابي الجزائري أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تعد بشكل كبير ما نتيجة لنسب البطالة العالمية وسوء الحالة الثقافية والإجتماعية للشباب، ما أفرز فشل إندماج الشباب في المجتمع المحلي، والإجراءات السرية تغيير في صميمها عن قوة الإرادة التي يملكها الشباب في سعيه الملح إلى تغيير واقعة المعاش والتحرر من بطالته الخاضعة بحصوله على عمل وتحقيقه لذاته حتى ولو كان ذلك يكلفه حياته إن البطالة تمس عدد كبير من السكان وخاصة الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية الذين لم يتحصلوا على عمل مما يجعل الكثير منهم يلجؤون إلى الهجرة كسبيل لإيجاد العمل وتحقيق الإستقرار والرفاهية، وإن إنعدام المستقبل المهني للشباب يجعل من الهجرة السبيل الوحيد للخروج من البطالة وتشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل الهجرة فالدول الأكثر عرضة لهجرة مواطنيها هي التي ترتفع بها نسب البطالة.

وكما تم أيضا إقصاء الشعب الجزائري من المشاركة في السياسة التنموية على عكس مشاركته الجماعية في تحرير البلاد واسترجاع السيادة الوطنية وكذا غياب دور الفرد الجزائري كحافز في العملية التنموية لجعل الإقتصاد الوطني حسبه بدون روح وخاصة أن هذا الإقتصاد يبنى على أساس فكر فريق عنيف.

[30] محمد غزالي، الهجرة السرية، مرجع سابق، ص80.

وكذا تدفق روجوع النفط سمح بزيادة في الإستهلاك الكمالي لشرائح إجتماعية محددة بينما ظلت القاعدة العريضة من المجتمع الجزائري تعاني عدم اتساع الحاجات الأساسية للحياة، وإزدادت المعاناة بشروع الدولة في تنفيذ سياسة الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية وكانت أثارها واضحة على الفئات الدنيا والمجتمع وهذا كذلك سبب للهجرة نحو المدن المتقدمة.

الأسباب الاجتماعية

يتفق معظم المختصين في علم الاجتماع على أن الأسباب التي تقف وراء ارتفاع عدد الجزايريين المهاجرين أو الراغبين في الهجرة إلى الشمال، تتمثل في تدني مستوى المعيشة وارتفاع تكاليف الحياة ونقص فرص العمل ويرى الدكتور سلمان رحال انه :من الطبيعي جدا أن يحلم أي شاب جزائري بالاستقرار في إحدى دول الشمال لاسيما بعد الانفتاح الإعلامي الذي شهدته البلاد بفضل انتشار الهوائيات، ما سمح للشباب باكتشاف حياة أخرى في الضفة الشمالية من البحر المتوسط وأوضاع تدني مستوى عيش الفرض وارتفاع مستوى البطالة والفقر في المجتمع الجزائري، دفع الشباب إلى الوقوع في فخ اليأس، وأوجه الرغبة في التغيير نحو الأفضل مهما كانت الظروف.

كما يرى الدكتور علي ابو علي بوطاف إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية هو كباقي الظواهر الاجتماعية الأخرى والتي تعود أساسا إلى الأوضاع الاجتماعية المزرية، فالشاب حسبه يتقلص صورة حالمة عن البلدان الأخرى عن طريق ما يسمعه وما يراه عبر وسائل

الإعلام والاتصال المختلفة ولكن في آخر المطاف يصطدم هذا الشاب بالواقع المرير في تلك البلاد، والذي يجره إلى التسول والسرقة أو أكثر من ذلك ويرى بوطاف انه في ظل انعدام دراسات جادة حول الموضوع فإنه لا يمكن إطلاق أحكام اعتباطية تفتقر إلى الصحة والطابع العلمي الدقيق أن صح التعبير[31].

ويرى الدكتور عبد اللاوي ان الشاب الذي يخرج من بلاده نحو إيطاليا وإسبانيا يدرك تماما أنه سيخوض مغامرة قد تؤدي بحياته لكن أمله في الوصول إلى الضفة الأخرى والحصول على عمل وبالتالي الحصول على نقود سيشجعه على ركوب المخاطر وهدا ما جعل نسبت الهجرة السرية بين الشباب تزداد بالإضافة إلى انعدام البديل إلى هؤلاء الشباب في بلدانهم وبالتالي نجد اتجاها جديد ظهر لدى المجتمع الجزائري، وهذا الاتجاه يتناقض مع ما هو موجود، ومنه وصلنا إلى مرحلة فيها مجتمعين، المجتمع الجزائري الذي ظهر في سنة 1992، ومجتمع جديد لم يهتم بأحد او لم يجد اهتمام كافي في التكون وأصبح موجود ودخل في صراع مع المجتمع القديم وبالتالي كنت منافذ انحرافية وما الحرقة إلا نتاج لتطور المجتمع .

كما يسرعنا القول بأن الهجرة غير الشرعية تدور في مجالين مختلفين ديمغرافيا إحداهما يعرف بالزيادة السكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية يعرف الآخر انخفاضا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، فبالنسبة دول الشرق وشمال المتوسط فإن نموها السكاني حسب تقديرات الأمم المتحدة مرشح

[31] سباعي ابتسام مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية مرجع سابق.

بالارتفاع على مدى العشرين سنة القادمة ففي سنة 1997 قدر عدد السكان الدول المطلة على المتوسط بأكثر من 300 مليون نسمة وسينتقلون عام 2015 إلى 500مليون نسمة ومن النتائج الأولى للانفجار الديمغرافي نجد البطالة فإذا كان الفرد العامل يرى أن انخفاض الدخل مبرر كافي للهجرة بغرض رفع مداخليه فإن العاطل عن العمل يرى أن مبرره أكثر من كاف[32].

لذا تعتبر البطالة احد أسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طلبا للعمل تزداد حدة البطالة في العالم مع انها غير موزعة بالتساوي بين البلدان بحسب نوع الجنس والفئات العمرية وتشير الإحصائيات إلى أن معدل البطالة في أفريقيا وجنوب الصحراء قد سجل زيادة طفيفة في الفترة ما بين سنة 1996 /2006 ليرتفع من 9.2٪إلى 9.8٪وذلك رغم تحقيق الناتج المحلي الإجمالي نموا سنويا قدره 3.9٪ وقد تراجع معدل البطالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 13 إلى 12.3٪ من جهة أخرى انخفض معدل البطالة في اقتصاديات المتقدمة ويعزى ذلك إلى شدة النمو الاقتصادي وتباطئ معدل النمو في قوة العمل وزيادة إنتاجية العمل.

والملاحظ أن البطالة تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية حتى أصحابها الشهادات العليا وان عدم قدرة سوق العمل الوطنية على تأمين هذه الطلبات على العمل بدفع الأفراد إلى البحث عنها في الخارج ولو في ظروف العمل صعبة، ضف إلى ذلك صورة النجاح الاجتماعي التي تبدوا على المهاجر عن عودته إلى بلده في فترة العطل أن

[32] محمد بسلطان نصردين بوسماحة، الهجرة غير الشرعية، مخبر القانون المجتمع والسلطة، جامعة وهران، ص26.

التباين في المستوى الاجتماعي ومعدلات النمو الديمغرافي بين الدول الطاردة والمستقبلة ينعكس إذن على حجم السكان الناشطين وبالتالي على عروض العمل في السوق والشغل خاصة في الدول الموفدة.[33]

العوامل المستقرة:

أ- تأثير وسائل الإعلام إن الثورة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يمتلكون الهوائيات المقعرة التي تمكنهم من تتبع ألاف القنوات في العالم وتبرز لهم ما وصلت إليه الدول الأوروبية من تقدم وتحضير وتطور في جميع الأصعدة خاصة في المجال المادي والإجتماعي وهذا ما جعلهم يعيشون في عالم عفوي يزرع فيهم الرغبة في الهجرة.

ب- القرب الجغرافي:أوربا لا تبعد على الجزائر وعلى دول المغرب العربي إلا بمسافات قليلة إذ تبعد إسبانيا ب 14.4 كلم عن المغرب مضيق جبل طارق وعن السواحل الجزائرية الغربية كعين تموشنت وبني صاف ي 180 كلم في حين لا تبعد إيطاليا عن السواحل الشرقية سوى 100كلم وهذا القرب خلق لدى الشباب الطمع وركوب البحر، والتفكير في شتى الوسائل الممكنة لتحقيق حلمهم للوصول إلى الضفة الأخرى.[34]

[33] نفس المرجع، ص03.

[34] رابح طيبي، الهجرة الغير الشرعية الحرقة في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي 1 جانفي /31 ديسمبر 2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في علوم الإعلام والإتصال، 2008، 2009.

ولقد أكدت الدراسات السوسيو لوجية أن بلد الشمال إفريقيا عموما قنطرة عبور ليس فقط لرؤوس الأموال وإنما أيضا لأسراب من البشر في مقبل أعمارهم ممن يلقون بأرواحهم وسط أمواج المتوسط تستهويهم لحظة وصول إلى الضفة الأخرى.

ت- عوامل النداء: إن إنتهاج الشباب الجزائري، وبالهجرة غير الشرعية كان نتيجة غلق الأبواب أمام الهجرة الغير شرعية، خاصة بعد تقوقع أوروبا حول نفسها وتطبيق إتفاقية شنغن التي دخلت حيز التنفيذ 1953 حيث توسع حلم الشباب للوصول إلى جنة لا يفصلهم عنها سوى ساعة من ركوب البحر هادئا في الصيف أو هائجا في الشتاء في زوارق كانت في الأول بدائية تم تطورت إلى زوارق حديثة وانتقلت من محاولات فردية إلى شبكات مسترزق من التهريب.

خلاصة

وإلى هنا سوف نكون قد أنهينا من الأسباب التي تجعل المهاجرين يتركون أوطانهم من الأوضاع اقتصادية واجتماعية مزرية والفقر وغيره من العوامل التي تجعل الشخص يهجر إلى بلد أخر يخدمه ووجود جاليات كبيرة وثقافات مختلفة واستقرار سياسي والوضع الإقتصادي الإيجابي

الفصل الثاني آليات التي انتهجها الجزائر للحد من ظاهرة الهجرة الغير شرعية

الفصل الثاني: آليات التي انتهجها الجزائر للحد من ظاهرة الهجرة الغير شرعية

الهجرة غير الشرعية أصبحت تقلق كامل المجتمع الدولي والداخلي، بسبب .تلحقها على المستويين فهي بقدر ما تمس المهاجر غير الشرعي في حال ما تعرض أثناء اختياره لرحلة مجهولة إلا أن الضرر لا يتوقف عند هذا الحد بسبب تزايد الهجرة غير الشرعية إرتفعت وثيرة الإجرام المنظم العابر للحدود الوطنية، بما فيه الإجرام التقليدي داخل الحدود المستقبلية..

كما أن التغيرات والتطورات المتسارعة التي عرفتها ظاهرة الهجرة السرية في أشكالها وديناميياتها جعلت الموضوع يحظى في العقود الأخيرة بأهمية كبيرة من مختلف الدراسات الأكاديمية واللقاءات الدولية، ليصير إهتمام العديد من المؤسسات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني، وشكل المحور العديد من الإتفاقيات الثنائية والجماعية بين مختلف الدول، فما من لقاء رسمي وغير رسمي إلا وأصبح فيه الموضوع ضمن أولويات الأجندة المطروحة وفي ذلك تأشير على قوة الموضوع في صياغة السياسات وبناء العلاقات الدبلوماسية الثنائية.

فالمعطيات والتقارير والإحصائيات المتعلقة برصد الظاهرة وتشخيص أن قضية المهاجرين السريين من الجزائر نحو الدول الأوروبية شهدت تطورات مهمة ومتسارعة في السنوات الأخيرة وذلك بإرتفاع عدد المهاجرين السريين الجزائريين الذين تمكنوا من الدخول

إلى الأراضي الأوروبية ، هذا الجديد يسعى إلى تقنين الظاهرة، وتنظيمها عبر سياسة الهجرة تقوم بتنظيم عملية التجسس والحد من التجمع العائلي ومحاربة الهجرة غير النظامية.

نتناول في هذا الفصل ماهية الآليات الجزائرية للحد من هذه الظاهرة الهجرة غير الشرعية من آليات اجتماعية واقتصادية واليات سياسية وإنسانية.

المبحث الأول: آليات الجزائر في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

إن خلق آليات التنسيق والتعاون الدولي تستدعي وجود قوى دولية وإقليمية...إلى اتخاذ ما تراه مناسبا في سياسة المكافحة معتمدة في ذلك على تقنية العلم والتكنولوجيا المعاصرة وتضييق الخناق على المهاجرين غير الشرعيين، خاصة وأن الهجرة حق معترف به عالميا، وهذا ما سوف نتحدث عنه في المطلبين الآليات الإجتماعية والأقتصادية وكذلك الأليات القانونية والدولية.

المطلب الأول: الآليات الإجتماعية.

قد شهدت القرون الماضية موجات متعددة من الهجرة واسعة النطاق أسهمت في تطوير وإثراء الحياة الإنسانية من إسهامات وإضافات المهاجرين لدول المهجر، وكان من نتيجة ذلك استمرار الوجود لبعض الدول وعمران الكون ففي الهجرة تتلاقى الحضارات ومما يؤثر إيجابيا على إزدياد المعرفة والتكنولوجيا، ونشر الثقافات بين أفراد الشعوب، وتقدم ونهضة، الدول بل وإقامة بعض الدول من العدم، وقد حث القران الكريم على الهجرة في محكم آياته، ومنها قوله تعالى:" إن الذين أمنوا والذين هاجروا وجهدوا في سبيل الله أولئك يرجون رحمة الله والله

غفور رحيم " الأية 217. سورة البقرة. وقال تعالى في سورة النساء:" قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا الأية 97[1].

لقد شكلت برامج التنمية المختلفة عوامل مهمة لإحداث النمو الإجتماعي من خلال رفع الناتج المحلي الإجمالي والحد من البطالة بتنفيذ المقرر الخاص بإستراتيجية تشغيل الشباب من خلال برامج وأجهزة التشغيل.

1- **برامج السياسات الوطنية لترقية الشغل ومكافحة البطالة** : والهدف منها هو تنمية ودعم التشغيل الذاتي عن طريق تدعيم وتطوير المؤسسات المصغرة المحدثة من طرف الشباب البطالين أصحاب المشاريع وذلك في إطار دعم النشاطات المسيرة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وإنشاء لجان إنتقاء وإعتماد تمويل المشاريع الإستثمار على مستوى الوكالات المحلية.[2]

2- جهاز المساعدة على الإدماج المهني: العمل على ..... العقود للشباب وهي موجهة بالأساس للشباب طالبي العمل لأول مرة وتضم ثلاث عقود الإدماج:

- عقود إدماج حاملي الشهادات: موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة من خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومؤسسات التكوين المهني.

[1] عصام عمر منذور، التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، إزاء التعليم الجامعي، 2011، ص15.

[2] مدني شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل –التجربة الجزائرية، عمان دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008، ص286.

- عقود تكوين إدماج موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل يتم تشغيلهم في ورشات الأشغال المختلفة التي تبادر بها الجماعات المحلية ومختلف القطاعات النشاط أو لدى الحرفيين معلمين لمتابعة التكوين.

قبل هذا الجهاز كانت هناك عقود ما قبل التشغيل كالية لدمج الشباب وبعد 10 سنوات إتضح وجوب تخصيص مرافقة نوعية لطالب العامل ثمن تم تظهر أهمية جهاز حاملي الشهادات.

3- الوكالة الوطنية للتشغيل: هذه الوكالة تقوم بمعرفة سوق العمل والطلب والعرض للوصول إلى أفضل تكامل بين آلياتين كما تلعب دورا استشاريا من حيث التشغيل والتأهيل وبالتالي فإنها تشارك في العملية الحقيقية لخلق الوظائف[1]

كما تعمل علة تقديم إعلانات يقدمها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب الذين يسعون إلى خلق مشاريع إستثمارية تساهم في تشغيل اليد العاملة ومتابعتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية لإنجاز الإستثمار وكذا تشجيع كل شكل أخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية وإحداث الأنشطة الإقتصادية وتوسيعها.

تحدد الوكالة الشروط المطلوبة لإمكانية الإستفاذة من الشباب أصحاب المشاريع من الإعانة التي يمنحها الجهاز وهي أن :

-تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 ويمكن أن يرفع إلى أكثر إذا تعهد المستثمر بخلق ثلاث مناصب عمل فأكثر.

[1] مدني شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل -التجربة الجزائرية، مرجع سابق، ص291.

-أن يكون ذا تأهيل مهني أو ذا ملكات معرفية معترف بها.

-أن لا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت طلب الإعانة.

ويكون تمويل المشاريع بثلاث أشكال:

التمويل الذاتي: الإستثمار يكون كله من الذمة المالية للشباب أصحاب المشاريع مع إعطاء إمتيازات إستثنائية كالإعفاء من الجبائية وشبيه الجبائية.

التمويل الثلاثي : في هذه الصيغة يتدخل البنك كطرف ثالث في تمويل المشاريع المصغرة للمقاولة حسب مناطق إنشاء المشروع وأهمية القطاع بالنسبة لإنشاء مناصب شغل دائمة والتركيبة المالية للإستثمار يكون حسب قيمة الإستثمار.

4- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: هو جهاز موجه لدعم البطالين الذين تتراوح أعمارهم مابين 30 و50 سنة، يعمل هذا الصندوق على تدعيم الإتصال مع المصالح العمومية للتشغيل والمؤسسات المالية في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين.

وقد تم إستحداث أكثر من 450 ألف منصب شغل وتخفيض نسبة البطالة في الفترة من 2009 إلى 2013 ضمن هذه الصيغ والبرامج .

وفي إطار التنمية الإجتماعية والثقافية تم تعميم التمدرس للجميع من التعليم الإبتدائي إلى التعليم العالي، كما أكدت الجزائر إلتزامها بتحقيق الأهداف السنة المقررة في برامج التعليم وكذا الأهداف الألفية للتنمية.

وفي إطار سياسات التنمية المستدامة وضعت الحكومة استراتيجيات وطنية لمحو الأمية تهدف تخفيض نسبة الأمية إلى 50 بالمئة ومنح إعانات مدرسية لكل طفل محتاج وضمان النقل المدرسي في المناطق النائية وتعميم إستعمال الأنترنت في الجامعات.[1]

وللحفاظ على المكاسب الإجتماعية والحد من الفوارق الجهوية ومحاربة الفقر قامت بتوحيد مساهمات سائر الأطراف من خلال العقد الإجتماعي المبرم بين الحكومة وأرباب العمل.

لقد راهنت الجزائر على البعد الإجتماعي التنموي في محاربة الهجرة غير الشرعية وذلك لوضع مخططات إقتصادية أجتماعية أولت إهتماما كبيرا بفئة الشباب واتبعت إستراتيجية تنمية الشغل ومكافحة البطالة وكذا الجزائر وضعت حل جيد وتعتبر حل من حلول تقليل من ظاهرة الهجرة الشباب وهي المنحة البطالة وينص المرسوم التنفيذي رقم 22-70، في مادته الثانية أنه للإستفادة من منحة البطالة التي حدد مبلغها 13 ألف دينار جزائري، يجب على البطال طالب الشغل لأول مرة، أن يكون من جنسين جزائرية ومقيما بالجزائر وأن يبلغ سنه ما بين 19 و 40 سنة ومسجلا كبطال للشغل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ ...عن ستة 6 أشهر وألا يتوفر على دخل أيا تكن طبيعته، ويستفيذ كذلك من هذه المنحة المحبوسين الذين إستوفوا مدة عقوبتهم ولا يتوفرون على دخل ضمن الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم.

[1] بوبكر كلثوم، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2016، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، 2017/2016، ص

وتحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب قرار وزاري مشترك بين وزير العمل والتشغيل ووزير العدل ووزير المالية.

وعليه يمكن القول والإستنتاج أن الجزائر استعملت العديد من السياسات الإجتماعية كان من أولوياتها التقليص من البطالة بإعتبارها أحد الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية لكن لكل هذه السياسات المنتهجة لتقليص البطالة بالتالي هذه السياسات لم تضع حد للهجرة غير الشرعية لأن الهجرة في تزايد وكل يوم ترى بأن هذه الظاهرة في تزايد.[1]

الآليات الإقتصادية:

ويتصل بالتدابير والحماية والضمان الذي يؤهل الإنسان للحصول على إحتياجاته الأساسية من الماكل والمسكن الملبس والعلاج، أي ضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة، على الدولة أن توفر الأمن الإقتصادي الذي هو المقصود به أن يملك الإنسان الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة أي أنه يتطلب توفر دخل أساسي عادة من العمل المنتج أو من شبكة الضمان الإجتماعي الرسمية كمصدر أخير وعلى أساس ذلك يشمل الأمن الإقتصادي على البطالة ومستوى الأجور الحقيقية والفقر.[2]

إن الموارد الأولية إن لم تشتغل إستغلال كاملا بسبب البطالة ونقص التوظف يترتب عليها بطء النمو الأقتصادي وعلى العكس فإن النمو الجيد لا يؤدي فقط إلى استخدام أفضل الموارد المتاحة وإنما أيضا نمو إنتاجية أفضل بسبب تسريع عملية تحور الموارد من

[1] مدني شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل –التجربة الجزائرية، مرجع سابق، ص300.

[2] محمد بوسلطان ، نصر الدين بوسماحة، الهجرة الغير الشرعية، مرجع سابق، ص ص44.

الأنشطة المنخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة ذات الأنتاجية العالمية والعالية، وبهذا الفهم فإن إرتباط الذي عادة ما ينشأ بين بطء أداء الإنتاجية وبطء النمو الإقتصادي قد يكون أساسه ليس في نقص التغيير التكنولوجي وإنما في النقص المتزايد في إستغلال الموارد البطالة الذي يتميز بيئة النمو المنخفض ليعكس السببية الإقتصادية الذي يعرقل على المدى الطول الإستثمارات المطلوبة لتحقيق ديناميكية التغيير الهيكلي.

لذا على الدولة الجزائرية أن تهتم زيادة بالقطاع الصناعي لأنه يحمل كبير إمكانيات المحلية للتكامل بين القطاعات الإنتاجية المحلية من خلال عرض المواد الخام والمدخلات نصف المصنعة والتي تتطلب عددا من الخدمات الإضافية ، ودرجة التكامل في الإقتصاد المحلي، بالإضافة إلى تأثير حجم السوق المحلية وكذلك درجة التكنولوجية والتأثيرات الأخرى والتي يمكن للصادرات والأستثمار الأجنبي المباشر خلقها للنشاط الإقتصادي المحلي.

فالقطاع الصناعي يمكنه من خلال التجارة الدولية والإستثمار أن يساعد على خلق روابط محلية قوية، والإندماج في الإقتصاد العالمي ويولد التقدم التكنولوجي السريع، ويساهم في نمو عالي ومستدام.

لكون الدفع الإقتصادي هو في الغالب من بين أسباب نزوح الشباب الجزائري إلى أوروبا ومن بين هذه الآليات التي اتخذها الجزائر تذكر:

1- تفعيل السياسة الوطنية لترقية الشغل ومكافحة البطالة المصادق عليها من قبل الحكومة عام 2009.

2- دعم ترقية الشغل بالأجر.

3- الأخذ بنظام عقود الإدماج بأنواعها.

4- عقود إدماج لحاملي الشهادات.

5- عقود إدماج لخريجي الطور الثانوي والذين تابعوا تكوينا مهين كما عملت الجزائر على إتخاذ خطوات مهمة في مجال ترشيد الحكم وتحقيق التنمية الإقتصادية للتغلب على التخلف والبطالة فعملت على تكريس الشراكة من أجل تنمية إفريقيا والمعرف بإختصار بـ " النيباد"، وفي إطار تكريس الشراكة أنشئت الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء والمعروف بإختصار ب" APRM" وذلك بقمة الاتحاد الإفريقي في ديربان في جويلية 2002 تحت القرار رقم 57/7 للجمعية العامة للأمم المتحدة وتعتبر النيباد حجر الزاوية في الشراكة الجديدة لكونها تسعى للإمتثال لأفضل الممارسات.[1]

ومن بين الحلول المقترحة التي على الدولة العمل عليها وهي:

-التركيز على التدريب في البرامج الدراسية لتحفيز الشباب على التعلق بوطنهم وعدم التفريط فيه.

-الإهتمام بمؤهلات الشباب من خلال توفير بعض الإمتيازات كوسائل المواصلات والمسكن والتأمين الصحي.

[1] أيت عبد المالك نادية، مجلة صوت القانون، العدد الثاني أكتوبر 2014، ص15.

-القضاء على المحسوبية وتجفيف مبدأ المساواة والعدل.

-توفير الفرص العمل للشباب خاصة.

-فتح المجالات للإستثمار مؤهلات الشباب.

-تحفيز الشباب على المشاركة في الحياة السياسية.

المطلب الثاني: الآليات القانونية.

إن حاجة الجزائر إلى تحسين السيطرة على تدفقات الهجرة دفعت بها إلى أجراء تغييرات على تشريعاتها وذلك بموجب القانون رقم 08-11 الصادر بتاريخ 02 يوليو 2008 والخاص بشروط دخول وإقامة وتنقل الأجانب في .... حيث يسعى هذا القانون إلى تلبية حاجة الجزائر توضيح فارق التعامل مع المواطنين الأجانب في إطار قانوني معمم وفق رغبتها في وضع حد لهذا التدفق الذي تواصل مؤشراته السنوية في الصعود، وذلك من خلال التوسيع بشكل كبير أن صلاحيات السلطة المعنية بمراقبة وضع الأجانب، وتحديد مدة تأشيره العبور المسموح بها، إضافة إلى تقديم إجراءات ردعية صارمة يتم تطبيقها .....حال مخالفة الشروط المذكورة في نص هذا القانون، منها الترحيل والطرد...الحدود، ومنها كذلك العقوبات الجنائية والمتمثلة[1] في السجن .....المالية.

في إطار سلسلة التعديلات التشريعية التي تواكب التحولات التي يشهدها العالم ...رواج كبير بظاهرة إنتقال الشباب الجزائري إلى أوروبا بصفة غير قانونية، ....تحدث المشرع الجزائري في قانون العقوبات بموجب تعديل 2009 المادة ...مكرر 01: دون الإخلال

[1] .... الغجتهاد للدراسات القانونية، ص

بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب حبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 60.000دج ....إحدى العقوبتين كل جزائري أو أجنبي يغادر الإقليم الوطني بصفة غير ...أثناء إجتيازه أحد المراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية ...بإنتحال هوية بإستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة التي ...القوانين والأنظمة السارية المفعول وتطبيق نفس العقوبة ...كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود.

...استحداث المشروع قسما خاصا وهو القسم الخامس مكرر 02 عالج فيه ...تهريب المهاجرين ، حيث يعد تهريب المهاجرين القيام بتدبير ...غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص، من أجل الحصول ....مباشرة وغير مباشرة على منفعة مالية أة أي منفعة أخرى.

هذا الفعل إعتبره المشرع جنحة عاقب عليه بالحبس من ثلاث 3 سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة من 30.000 دج إلى 50.000دج.

على أن المشرع قد شدد من العقوبات المقررة لهذا الفعل ورقي الجريمة لمرتبة الخبايا إذا ارتكبت في ظروف قانونية حددها في نصي المادتين 303 مكرر 31 و 303 مكرر 32 لتصل العقوبة إلى 10 سنوات والغرامة إلى 20.000دج.

إن الأحكام التي جاءت بها القوانين السابقة المتعلقة بجريمة الهجرة غير الشرعية وبتهريب المهاجرين ، تعتبر فعلا من النية الصادقة للجزائر في مكافحة هذه الظاهرة في

وقت بلغت فيه سيول المهاجرين أوجها والأصوات أصبحت تنادي من هناك بضرورة تدخل الدولة لإنقاذ ألاف الشباب الذين يموتون غرقا لطلب قمة العيش، في تزايد إقبال الجزائريين على الهجرة بطرق سرية وغير مشروعة.[1]

2- الآليات الدولية:

تحدد الإتفاقيات الدولية المعنية بالإنقاذ وسلامة الأرواح واجبات الدول الأطراف في توفير ترتيبات الاتصالات والتنسيق في حالات الاستغاثة، وتوفير مكان أمن للمهاجرين غير الشرعيين يلبي حاجتمهم الضرورية لحين اتخاذ إجراءات الترحيل الخاصة بوجهتهم، ويجب أن تعوق إجراءات التدقيق في وضع الأشخاص إجراءات المساعدة والإنقاذ للمهاجرين غير الشرعيين، وتوفير المنظمة البحرية الآلية التعاون بين الحكومات بشأن السفن العاملة في التجارة الدولية، من حيث إصدار التشريعات واللوائح اللازمة، بهدف تيسير أعلى المعايير الممكنة للسلامة البحرية، وتقوم مفوضية حقوق الإنسان بالتشجيع على التضييق على معاهدات حقوق الإنسان وتنفيذه على الصعيد العالمي وتضمن التنفيذ العلمي لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها عالميا.[2]

وتطورت الروابط والصلات بين حقوق الإنسان والتنمية لتحتل مكانا هاما في النقاش بحقوقه، ومقومات هذا الهدف سيادة القانون العادل وضمان الحرية الفكرية وصوان الحقوق

[1] صاشي عبد المالك، مكافحة الهجرة الغير الشرعية المجلة الأكاديمة كلية القاني ، عدد 01 ، 2011، ص20.

[2] عصام عمر منذور، التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، مرجع سابق، ص18.

الأساسية وتحقيق التنمية ذات المحصلة الإقتصادية المتوازنة والظروف الإجتماعية المنصفة.[1]

ومن بين الأليات الدولية للجزائر هي الإتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي التي سنوضحها فيما يلي:

1- الشراكة الأوروجزائرية:

لم توقع الجزائر على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلا بعد سلسلة من المفاوضات وكذلك في بروكسل يوم 19 ديسمبر 2001، حيث كان الهدف من هذه الإتفاقية إنشاء منطقة التبادل الحر، وقد تضمنت هذه الأخيرة المجالات الرئيسية الثلاثة التي كانت قد أدرجت في إعلان برشلونة 1995.

فيتضح لنا في محور السياسة والأمن في فصل " العدالة والشؤون الداخلية" من إتفاق الشراكة الأوروجزائرية والذي يتضمن معالجة مسائل إنتقال الأشخاص والتأشيرات ضمن المادة 86، أما فيما يخص الهجرة غير الشرعية نجد المادة 84 من الإتفاق جول تنقل الأشخاص والتأشيرات وبذلك فإن السلطات الجزائرية اتبعت مجموعة من الإجراءات الأمنية والتشريعية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، طبقا للقانون الجبائي المعدل يوم 31 أوت 2008، واذي يجعل من المهاجر بشكل غير شرعي عرضه للسجن لمدة ستة أشهر كاملة حيث تتم محاكمته من ثم يقع رهن الحبس المؤقت ، في حين تشدد العقوبة بالنسبة

[1] محمد حسن دخيل، إشكايات التنمية الغقتصادية المتوازنة، منشورات الحلب الحقوقية الطبعة الأولى، 2009، 70.

للمتورطين في الإتجار بالبشر، أو مساعدة شبكات الهجرة الغير الشرعية حيث تصل العقوبة إلى عشرات سنوات حبسا.

وفي سنة 2001 تم التأكيد على ضرورة تسهيل تنقل الأشخاص حيث نصت المادة 83 من إتفاق الشراكة على أن الأطراف مشغولون بتسهيل تنقل الأشخاص فيما بينهم فإنهم يسهرون وفق للتشريعات الإتحادية الوطنية السارية من أجل سرعن إجراءات منح التأشيرات.[1]

ونظرا لمباشرة موضوع الهجرة الغير الشرعية من مشاكل فإن أغلب الدول ركزت على الجانب الأمني كوسيلة لوضع حد لهذه المعظلة الخطيرة وهذه المقاربة جسدتها الجزائر من خلال مد حدودها بطاقة بشرية وإمكانيات مادية لتطويق الحدود وحمايتها من التسلل إلى اقليمها أو الخروج أو الخروج منه بصفة غير قانونية، أهمها نشر قوات الشرطة الحدودية على جميع منافذ الإقليم كما أنشئت المديرية العامة للأمن الوطني لديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق ومن مهامها مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تدعم وتساعد على الإيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية، وضع استراتيجية وقائية للهجرة غير الشرعية.

ولقد بينت مصالح الدرك الوطني بتمنراست أن ظاهرة الهجرة السرية في تزايد مستمر، حيث تم معالجة 364 قضية في سنة 2009، تم توقيف من خلالها 2575 مهاجر غير

[1] كاتب أحمد خلفيات الشراكة الأورومتوسطية ، الجزائر، ابن النديم، للنشر والتوزيع، 2013، ص206.

شرعي، توزعت بنسب مختلفة على وحدات القيادة الجهوية السادسة للدرك الوطني من بينها مائة وإثنان 102 قضية عولجت من طرف الفرقة الخاصة بالجنوب للدرك الوطني قزام تم من خلالها توقيف 492 مهاجر غير شرعي، وواحد وأربعون 41 قضية عولجت من طرف الفرقة الإقليمية للدرك الوطني بعين صالح تم من خلالها توقيف 173 مهاجر غير شرعي كانت وجهتهم إلى دول الشمال.

كما استحدثت المديرية العامة للأمن الوطني الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية، والتي من مهامها متابعة شبكة الهجرة غير شرعية وذلك عبر التعرف والبحث والتوفيق ومتابعة أفراد شبكات الموزعين الناقلين للمهاجرين الغير الشرعيين وتحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول الغير الشرعي للتراب الوطني، تسجيل وتتبع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية.[1]

وطبقا لتوصيات المنظمة العالمية للطيران المدني، ولضمان الإشراف الدولية بإستعمال جوازات السفر وطرق إصدارها ومراجعتها تحت رعاية المنظمة العالمية للطيران المدني، ومن أجل محاربة التزوير الذي قد يلحق بجواز السفر في إطار الهجرة السرية اتخذت الجزائر منذ 2021 إجراءات إعادة وتسليم السفر البيومتري[2].

كما يعطي التعاون الجزائري مع جاراتها من التي تربطها حدود إقليمية وكذا مع دول أوروبا نتائج ملموسة على أرض الواقع في مكافحة إنتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك

[1] كاتب أحمد، خلفيات الشراكة الأورومتوسطية، الجزائر، مرجع سابق، ص121.

[2] أبو أمين الحرقان، أو الهجرة غير الشرعية في نظر القانون تاريخ التصفح 2022/05/10 على الساعة 12:00 على الرابط: www.islamoline.net

من خلال التعاون الدولي كما أيضا تحاول الجزائر إشراك دول الساحل لربط السيطرة على الهجرة غير الشرعية فهي كذلك تشارك في منظمة النيباد وتتعاون مع الهيئات ال....مع دول الجوار كما تقوم الجزائر:

- تطوير آليات متابعة ومقاومة شبكات التهريب الغير القانوني للبشر .
- تكوين متخصصين في مجال مراقبة الحدود.
- تطوير إتفاقيات إعادة القبول وتحديد مجموعة الشروط المشتركة لذلك.

المبحث الثاني: آليات التي اعتمدتها الجزائر في علاج الظاهرة.

لقد أصبحت مسألة الهجرة الغير الشرعية الشغل الشاغل للسلطات المحلية في الجزائر، ففي السنوات الأخيرة شهدت البلاد موجات كبيرة للمهاجرين الأفارقة بمختلف الجنسيات، فالجزائر بإعتبارها منطقة ذات حدود شاسعة مع الدول الإفريقية يجعل منها كمعبر إفريقي نحو أوروبا وأغلبيتهم يتخدونها كمعبر فقط، والجزائر اتخذت بعض التدابير للحد من هذه الهجرة الغير الشرعية منها السياسية والإنسانية وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المطلبين الأولى والثانية.

المطلب الأول: الآليات السياسية.

على الرغم من الجهود الأوروبية المضيفة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية إلا أنها لم تكلل إلا بمزيد من سير المهاجرين صوب أراضيها بكل السبل والطرق وهذا ما وسع نشاط عصابات تهريب البشر ذات الأنشطة المتداخلة والخطرة كالمخدرات والإرهاب، مما حتم على دول الإتحاد الأوروبي اتباع نهج أخر عله يثني المهاجرين من الإنتقال إليها بصفة غير قانونية وآلت الإستراتيجية في البحث في معاقل المهاجرين ودول الدفع بإتباع التحفيز والإغراء من جهة، والعزل والتشديد من جهة أخرى ومن أهم مظاهر التعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط في شكله الجماعي والجزائر من ضمن هذه الإتفاقيات [1] نذكرها كالأتي:

1- إتفاق خمسة +خمسة:

أعلن هذا المسار سنة 1990، ويضم الدول المغاربية تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، وليبيا من جهة، ودول الشمال البحر الأبيض المتوسط فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال، ومالطا من جهة أخرى ويحتوي على ثلاث محاور: المجال الأمني ويركز على إيجاد حلول للمسائل: السياسية والأمنية ذات المصلحة المشتركة ، وللحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ثم بعث فرق أمنية لتعزيز الرقابة على المستويين المغاربي والأوروبي مجهز بأحد وسائل الإتصال والسيارات والمراكب البحرية السريعة حتى يتم رصد الفارين من

[1] أوروبا تتصدى للهجرة غير الشرعية بإجراءات الأمنية نادية وفتيحة لتيم، 2022/05/04، على الساعة15:30. على الرابط: ahhoukoul.com

أوطانهم وملاحقتهم ، وعلى المستوى الإقتصادي تم التأكيد على ضرورة معالجة التوازن في مجال التنمية وعلى الصعيد الإجتماعي والثقافي ركز المجتمعين على مجال الهجرة والتربية والتكوين والإتصال وحماية التراث ودائما في إطار المباحثات خمسة +خمسة، تم إدراج ملف الهجرة لأول مرة بإهتمام كبير في قمة تونس التي خصصت لدراسة مجال الهجرة في الحوض المتوسطي والمنعقدة يومي 16 و17 أكتوبر 2002، ثم في إجتماع الرباط في 22 و23 أكتوبر 2003 وكذلك لقاء الجزائر في سبتمبر 2004 قد سمحت هذه اللقاءات بالنظر إلى أغلب النقاط المهمة المتعلقة بالهجرة العامة ومشكلة الهجرة الغير القانونية خاصة، وكيفية بناء حوار وتعاون فعال في مجال تنظيم حركات الأشخاص بين الأطراف وتحسين وضعيات العمال المهاجرين ومحاربة الدخول السري خاصة إبرام اتفاقيات إعادة القبول والإدماج بين الدول المعنية بها دول الانطلاق والعبور والاستقرار.[1]

وبالتوازي مع مبادرة خمسة +خمسة يعمل الإتحاد الأوروبي على مستوى اللقاءات الأوروإفريقية الذي يضم 57 دولة افريقية وأوروبية حتى يتمكن من غلق جميع المنافذ، وتعزيز وسائل المراقبة ...الخ، وقد تم تشديد الحراسة على الحدود الأوروبية الإفريقية كخطوة تهدف إلى تحصين القارة الإفريقية من تسلل المهاجرين غير الشرعيين من جهة والحد من ظاهرة قوارب الموت التي تنطلق من سواحل الدول الإفريقية من جهة أخرى.

2- اتفاق الشراكة الأورومتوسطية مسار برشلونة 1995.

[11] هشام البشير، الهجرة غير شرعية إلى أوروبا أسبابها، تداعياتها وسبل مواجهتها السياسة الدولية، عدد 179، جانفي 2010.

لم يكن صدفة أن يسمي منظمون مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995م لقائهم بالمؤتمر الأورومتوسطي وإنما جاءت التسمية كاختيار يعكس إلى الحد البعيد من جهة أولى الروابط التاريخية التي تربط ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط ومن جهة ثانية الهاجس الإقليمي المشترك الذي تعيشه كل الدولة المنطقة بأشكال مختلفة، ومن جهة ثالثة الرغبة في وضع هندسة جديدة للعلاقات الأورومتوسطية وفق ما تفرضه التطورات والمستجدات الدولية والإقليمية والسياسية الأمنية ...الخ.

وتعد الهجرة غير الشرعية أهم محاور الشراكة حيث أعلنت أوروبا.... بصدها وتعزيز وسائلها الراغبة ضد المهاجرين غير الشرعيين كما هو معروف أن مسار برشلونة يشمل ثلاث محاور الأول الحوار الأطلسي حول الأمن والاستقرار أو تطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان وثانيا جوانب التعاون الإقتصادي والمالي من منظور منطقة السوق الحر والثالث الحوار حول المسائل الإجتماعية والثقافية من أجل دعم حقوق الإنسان.

موضوع الهجرة يمثل مسألة متقاطعة تشمل المجالات الثلاثة السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، وفي إطار عملية برشلونة أجري الإتحاد الأوروبي مفاوضات إقليمية واتفاقيات انتساب مع دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط، وعلى هذا الأساس انعقد مؤتمر وزاري الأورومتوسطي الأول في 28/27 نوفمبر 1995 والذي جمع بين وزراء خمسة 15 عشر

من دول الإتحاد الأوروبي اثنا عشر 12 دولة متوسطية هي : الجزائر المغرب، تونس ، ليبيا، مصر، الأردن، فلسطين لبنان، قبرص تركيا سوريا إسرائيل.[1]

لتخفيف وطأة الهجرة الغير الشرعية عمل لاتحاد الأوروبي على تقديم إعانات مادية للدول المصدرة للهجرة قصد تحقيق تنميتها وتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية و السياسية، وفي هذا الإطار قدم الاتحاد الأوروبي مبلغ قدره 4.60 مليار أور للدول المتوسطية كمساعدة مالية للمساهمة في تحمل جزء من تكاليف الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات لمرافقة عن طريق صندوق الاتحاد في إطار البرنام ج الأول الذي يدعى .....بالنسبة للفترة الممتدة من 1995 إلى 1999.

عمل الاتحاد على تنصيب رؤوس الأموال في الدول النامية، وقام البنك الأوروبي بالاستثمار بالدور المركزي لتجسيد هذا الخيار على اعتبار أن الأمن والسلام على ضفتي البحر الأبيض المتوسط مرتبطان بالتنمية استثمار الموارد البشرية ذات الكفاءات العالية داخل الأقطاب الأوروبية[2].

في هذا المجال تعد فرنسا ،إيطاليا، و ألمانيا أكثر الدول المعنية بقبول هذه النوعية من المهاجرين نظرا إلى ما توفره من مزايا لصالح تلك الدول، وتعد كندا النموذج الناجح في

---

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أروبا مركز ارث للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010، الصيغة الأولى ص95.

[2] مصفى عبد العزيز مرسي،قضايا المجاهرين العرب في أوروبا،مركز ....للدراسات والبحوث الاستراتيجية2010، الطبعة الأولى،ص95.

نفس المرجع ،ص101.

اقتناء المهاجرين ودمجهم حيث .... التجربة أن قبول المهاجرين من دون عملية إدماج فعالية على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية يشكل بعض المخاطر والانزلاق.

وفي هذا المقام حمل بعض المختصين فرنسا مسؤولية لجوء الشباب المغاربي (المولود في فرنسا والحامل الجنسية الفرنسية)إلى العنف و حرق الآلاف من السيارات والتخريب و السرقة... آثر الأحداث الدامية التي شهدتها فرنسا سنة 2005.

تم عقد اتفاقية مع الجزائر و التي عالجت العديد من النقاط أهمها ما تناولتها المادة 84 في مجال الوقاية ومحاربة الهجرة الغير الشرعية من خلال التركيز على تبادل المعلومات حول الهجرة ، وإعادة المهاجرين وتسهيل إجراءات ذلك.

كما أبرمت الجزائر اتفاق بينها وبين إيطاليا في 22 نوفمبر 1999 يتضمن محاربة الإرهاب والإجرام المنظم والاتجار بالبشر الغير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية و الهجرة الغير الشرعية، وتم التأكيد في الفقرة (د)من المادة الأولى على ضرورة تبادل المعلومات دول تدفق الهجرة الغير الشرعية، وكذا المنظمات الإجرامية التي تساعدها والممرات التي تسلكها، والمساعدات المتبادلة والتعاون في مجال محاربة الهجرة الغير الشرعية[1].

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، مرجع سبق ذكره ،ص

المطلب الثاني: الآليات الإنسانية.

لقد ارتبط استقرار الإنسان عبر التاريخ بالثروة، لذا فإن حركات المجتمعات البشرية في مجملها هي السعي للحصول على الثرة أو نقلها إذا لم تعد الدولة لوحدها قادرة على مواجهة التهديدات التي تمس بمواطنيها واستقرارها، ذلك أن الأمن أصبح يشكل مسؤولية عالمية وأصبح الفرد، الدولة و الإنسانية عرضة لمخاطر تعجز الآليات التقليدية عن مواجهتها،فهناك تغيير في طبيعة التهديدات وفي حجمها وفي طرق انتقالها،فالفق ر الذي يعيشه الملايين من البشر في منطقة معينة قد يؤثر على الأمن الاقتصادي والديمغرافي للنظام الدولي للدولة بسبب تدفق أمواج المهاجرين.

فتعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان على تعزيز حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وحمايتها والوفاء بها بصرف النظر عن وضعهم مع تركيز خاص على المهاجرين الذين يعشون أوضاع هشة و الأكثر عرضه لانتهاكات حقوق الإنسان وتدعم المفوضية السامية لحقوق الإنسان في التعامل مع قضايا الهجرة الذي يضع مسألة المهاجرين في صلب السياسات الهجرة وإدارتها تسعى إلى ضمان شمل المهاجرين في جميع خطط العمل والاستراتجيات الوطنية ذات الصلة مثل خطط توفير السكن الحكومي أو الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة العنصرية وكره الأجانب.

كما أن للإعلام دور مهم في التوعية يجب ألا يقتصر على مجتمع المهاجرين فحسب وإنما يطلب ضرورة توعية المجتمع بأن قضية الهجر الغير الشرعية تمس أمن المجتمع ككل وأن آثار السلبية لن تعود على المهاجرين وحدهم.

وعليه فإن الإعلام أن يؤثر إيجابيا أو سلبيا في سلوكيات المجتمع وتبرز الوقاية عن طريق الإعلام من خلال توعية المواطنين وكذا تدعيم التعاون بين الدول في ميدان الإعلام حول خطورة وقوع المهاجرين ضحايا للمنظمات الإجرامية.[1]

توعية المواطنين بواسطة الإعلام :

1- يجب أن تتخذ كل الدولة طرف التدابير اللازمة بتوفير أو تعزيز برامج الإعلام لزيادة الوعي العام.

2- يجب التركيز على خطورة الهجرة الغير الشرعية .....

3- زيادة البرامج التثقيفية وهذا بغرض اتجاهات المجتمع مع تحديد المجالات التي يمكن أن تلحق الأذى بها.

لأن للإعلام دور محوري في مواجهة هذه الآفة الخطيرة التي أصبحت الحل الوحيد غي نظر فئة الشباب العاطل عن العمل.

كما تأتي منظمة الدولية للهجرة الرائدة في مجال الهجرة والتي أنشأت عام 1951، وتعمل المنظمة الدولية للهجرة للمساعدة في ضمان وإدارة الهجرة بشكل منظم وإنساني وتعزيز التعاون الدولي بشأن قضايا الهجرة و المساعدة في البحث عن الحلول العملية

[1] محمد غزالي، الجرة السرية،مرجع سابق،ص199.

لمشاكل الهجرة وتقديم المساعدات الإنسانية للمهاجرين المحتاجين من اللاجئين والنازحين وأبرمت المنظمة الدولية للهجرة في عام 2016 اتفاق مع الأمم المتحدة (A/70/976)لتصبح إحدى الوكالات المتخصصة التابعة لها[1].

وفي الأخير حتى الدولة الجزائرية ركزت على الطابع الإنساني الذي يحتم التكفل الأمثل للمهاجرين في إطار القوانين والمواثيق الدولية واحترام الكرامة الإنسانية والسلامة الجسدية والمعنوية للمهاجرين بما يتماشى ومبادئ ديننا الحنيف وتقاليدنا العريقة،مذكرا بعمليات الترحيل التي تقوم بها السلطات الجزائرية بناءا على طلبات السلطات النيجرية و التي مست منذ 2014،17016 رعية منهم 8998 رجل و 2359 امرأة و 5659 طفلا،إضافة إلى الترحيل الطوعي لـ 502 تشادية و 550 رعية مالية، مع تأكيده تواصل العملية مستقبلا من أجل حماية التراب الوطني وحماية صحة المواطنين والتعاون مع المهاجرين بإنسانية.

التوصيات:

[1] الهجرة / الامم المتحدة The united Nation تاريخ التصفح 2022/05/15 على الساعة 11:45 على الرابط التالي: https://www.un.org

1. اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لأحكام الرقابة و السيطرة على الحدود البرية والسواحل البحرية للجمهورية لمنع التسلل بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية.
2. أهمية تشريع عقوبات رادعة للعناصر المشبوهة العاملة في مجال الهجرة الغير الشرعية وكذا المهاجرين الشرعيين .
3. التوسع في تجريم كل عناصر المنظومة الهجرة الغير الشرعية مثل الأشخاص المهربين أنفسهم أو من يساعدهم أو مالكي الأماكن التي تؤديهم أو الأشخاص المهتمين بالمساعدة في الهجرة أو التسهيل عبورهم للدول التي يرغبون في الهجرة إليها.
4. إعفاء الأشخاص الذين انخرطوا في تنظيم عمليات الهجرة الغير الشرعية من المسائلة القانونية بشرط قيام هؤلاء الأشخاص بإعلام السلطات بوجود المخطط الإجرامي أو مدها بمعلومات تسهم في إحباط المخطط أو القبض على منفذيه.
5. استمرار التنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى بشأن تبادل المعلومات عن هذه الظاهرة للحد منها استكمالا لمنظومة عمل الأجهزة الأمينة بالدولة.
6. تشديد الإجراءات الأمنية على المنافذ بواسطة الأجهزة الأمنية المعنية .
7. تكثيف الدوريات البرية على الحدود البرية وكذا تكثيف النشاط البحري لكافة السواحل لضبط وإحباط أي محاولات للتسلل.

8. تنظيم عمليات تملك العديد و سفن الركاب وإجراءات رسوها في موانئ الجزائرية وتشديد الرقابة عليها.

9. إطلاق مبادرات مشتركة بين الدول الجوار لمراقبة الحدود المشتركة مع أهمية تبادل المعلومات الأمنية حول المنظمات الإجرامية الدولية العاملة في مجال الهجرة الغير الشرعية.

10. قيام الأجهزة المعنية بالدولية بتخصيص نسبة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها دول حوض البحر الأبيض المتوسط المتقدمة وذلك لتنظيم هجرة شرعية بغرض الحد من الظاهرة طبقا لما هو معمول به ببعض الدول ومنها (تونس)وعلى الرغم من محدودية هذه النسبة فإنها قد تشكل صمام الآمان لتنظيم الهجرة والحد من تنامي الهجرة الغير الشرعية.

خاتمة

خاتمة

يمكن القول أن الأسباب العميقة لمشاكل الهجرة، ترجع إلى تباين مستويات التنمية بين مختلف بلدان العالم وبين مختلف الأقاليم داخل البلد الواحد، ذلك لأن مستوى إزدهار البلدان المتقدمة يغري المهاجرين القادمين من البلدان الأقل نموا إلى الهجرة المشروعة وغير المشروعة.

كما أن الجهود لمكافحة الهجرة السرية التي تتم سواءا على مستوى دول شمال إفريقيا أو على مستوى دول الاتحاد الأوروبي ،قد نتج عن تحجيم هذه الظاهرة في بعض المراحل، غير أنها لن تستطيع القضاء على هذه الظاهرة طالما استمرت أسبابها الرئيسية و المتمثلة في استمرار تزايد فجوة التنمية بين ضفتي البحر المتوسط، والتي إلى بروز تحركات ديمغرافية قسرية، جانب منها يتمثل في تيارات الهجرة السرية التي تتوجه نحو الشمال.

ويلاحظ أن أغلب دول الاتحاد الأوروبي مازالت تتعامل مع قضية الهجرة السرية كمشكلة أمنية بالدرجة الأولى، وتربط بين الهجرة وظاهرة الإرهاب، أو تخلط بين اللجوء والهجرة السرية، بدلا من التركيز على مساعدة دول الجنوب في ايجاد الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجهها، فدول الاتحاد الأوروبي مازالت تولي اهتماما جوهريا لأسلوب الردع وقوات التدخل السريع المخصصة لمحاربة المهاجرين واعتماد دول الاتحاد الأوروبي لسياسات أكثر تشددا أو تقييدا للهجرة القانونية،أو التفكير في إقامة المعسكرات إيواء للمهاجرين في دول العبور، إلا أن هذه الجهود لن تجدي بل سوف تؤدي إلى زيادة موجات الهجرة السرية.

تساهم ظاهرة الهجرة الغير الشرعية في تحقيق العنصر النسوي كذلك رغبتهن في إثبات وجودهم و التخلص من الضغوط المسلطة عليهن في المجتمع الأصلي، وهنا يلتقي كل من الشاب والشابة أن الهجرة الغير الشرعية هي الوسيلة الوحيدة للخلاص من المعاناة وبداية لحياة أفضل في أوروبا.

إن التطور الذي مس العالم في العشرية الأخيرة أخذوا أثر على النشاط الفكري للأشخاص بشكلا لافت فأصبح العالم مقسم إلى فئتين وهو ما يعرف بدول الشمال وهي الدول المتطورة ودول الجنوب وهب الدول السائرة في طريق النمو بحيث نتج عنه تغيير في المقاييس بين الدول، ظاهرة جديدة والتي انتشرت بشكل كبير وخطير من بين التهديدات الأمنية اللاتماثلية ألا وهي ظاهرة الهجرة الغير الشرعية إلى دول الشمال وتقتصر هذه الظاهرة على دول الجنوب بهجرة شبابه بصفة خاصة بغية البحث عن العمل والحياة الهنية والرغيدة التي لم يحصلوا عليها في دولهم على حد تفكيرهم، وبالفعل أنها ظاهرة خطيرة كما سبق الذكر ولها مفهوم سلبي إلى حد بعيد فأول أثر تلمسه عنها أنها تتم عبر البحر سنويا فمئات الشباب إن لم نقل أكثر يموتون بعرض البحر وهم بصفة القيام بالهجرة وهذا أمر خطير جدا بحيث يقضي على نسبة الشباب والأرواح وهذا أثر آخر نستنتجه من الأول، كما أنها تمنع وتسلب التفكير الإيجابي ويبقى التفكير مركز على الذهاب وراء البحر فقط ونلاحظ أن العديد من الشباب يتركون مقاعد الدراسة بغية الهجرة فهي تقضي على التشبع والتحصيل العلمي وتحقيق مستوى الدراسة متميز وجل هؤلاء الأشخاص الذين يقومون بالهجرة الغير الشرعية مصيرهم السجن أو تلويث سمعتهم والحرمان من الحقوق المدنية ونجد بعض الأشخاص فقدوا عقولهم جراء المجازفة وهو أن النفس والذهاب إلى وجهة مجهولة في عرض البحر على العموم فعن الهجرة الغير الشرعية تتعلق بدول مصدرة تتمثل في إفريقيا ودول العالم الثالث وعموما توجد دول عبور مثل الجزائر و دول المغرب العربي وكذا دول أخرى مستهدفة مثل فرنسا،إيطاليا،إسبانيا ودول العالم المتطور فهذه الأخيرة ونظرا لهيمنة الرقعة الجغرافية والمواقع الإستراتيجية تحتلها.

وعلى ضوء هذا كله نلتمس انقسام الآراء إلى رأيين فالأول يدعوا بوجوب أخذ الظاهرة الهجرة الغير الشرعية بعين الاعتبار وتصحيح الأنظمة وخلق قوانين في مصلحة جانب الشباب والاستماع إلى تساؤلاتهم ومشاكلهم وطرح حلول لها وإدراجهم ضمن التنمية المحلية لأنهم رأسمال دولتهم، والبعض الآخر يدعو إلى وجوب اتخاذ سياسة عقابية مشددة إزاء

المهاجرين الغير الشرعيين وقمعهم ليكونوا عبره للدين يفكرون في الهجرة ومن هنا نستخلص أن القضاء على هذه الظاهرة ألا وهو الاستماع على الشباب لأن العدو الأول لهم البطالة تكثيف الجهود لإدماج في مناصب عمل وتخصيص لجان خاصة للتوعية ولا تنسى دور الإعلام المرئي و المسموع والمكتوب في التوعية هيكلة وبناء مراكز رياضية اتفاقية لغلق الفراغ الذي يعاني منه الشباب إعادة إعطاء الفرض للشباب الذين يزاولون الدراسة في إكمال دراستهم لا الطرد من أول إعادة .....تخصيص منح للبطالين حتى يجدوا مناصب عمل وإضافة إلى تطرقنا فإننا نتقدم بالتوصيات التالية:

ضرورة تطبيق برنامج التنمية إلى تحقيق فرص العمل وفرص كسب العيش الرزق في الدول المغاربية أو المرسلة بصفة عامة.

ضرورة عقد إتفاقيات عمل ثنائية بين الدول المصدرة للعمالة، التي تحتاج عمالة موسمية، وفق لقانون العرض والطلب في سوق العمل الدولي وتوفر على إنسانية أمنية ومنظمة لهجرة تلبية احتياجات، وتحقق أعلى مستويات الفائدة من الهجرة لكل من الدول المغاربية والأوروبية(المراسلة المستقلبية).

ضرورة تطوي حملات إعلامية فاعلة لتعريف الراغبين في الهجرة بفرص العمل المتاحة في البلدان الأخرى، وكيفية الحصول عليها، كما يجب أن تركز على الحملات على أهمية زيادة الوعي لدى الراغبين في الهجرة حول واقع الهجرة الغير الشرعية ومشكلاتها وأخطارها بما يشمل الاتجار بالمهاجرين.

ويتعرض العديد من المهاجرين الغير الشرعيين للاضطهاد والجريمة والتهميش الاجتماعي والاقتصادي ما قد يحد من الاندماج الاجتماعي والتعايش السلمي مع المواطنين، ويتطلب هذا الوضع اتخاذ إجراءات فاعلة لتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء المهاجرين الغير الشرعيين.

ضرورة إجراء البحوث و الدراسات فيما يتعلق بجعل الهجرة عنصرا أساسية في الخطط الإستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة والهادفة للحد من الفقر وتوفير فرص العمل ويمكن

الاستفادة الشراكة الحقيقة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، عند صياغة سياسات وبرامج الهجرة مع ضرورة تعزيز القدرات الحكومية لمواجهة المشكلات المترتبة على الهجرة وخاصة الغير الشرعية.

ما يتطلب على المدى البعيد مواجهة الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى الهجرة الغير الشرعية، وفي مقدمتها الفقرة والبطالة وضعف برامج التنمية وذلك من خلال وضع الإستراتيجية للقيام بإصلاحات اقتصادية عميقة في الدول المغاربية التي تعتبر الدول المصدرة للمهاجرين وتنفيذ تنمية مستدامة،وفي هذا الإطار يعد إعلان برشلونة أحد الحلول الناجحة والفاعل للتخفيف من حدة تيارات الهجر الغير الشرعية من الضفة الجنوبية البحر الأبيض المتوسط إلى شماله وذلك نحو أوروبا.

الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث لازالت تعاني من هذه الظاهرة الخطيرة التي تعتبرا تهديدا أمنيا جديد رغم الطاقات التي جندتها في سبيل حراسة محكمة لحدودها.

في الأخير نقول أن أخطر أدوات العولمة وأبعادها تلك المرتبطة بالجانب الإعلامي والثقافي والاجتماعي التي تشكله الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تريد أن تفرض على العالم ثقافة واحدة وإعلام واحد لما فرضت نظام اقتصادي واحد.

قائمة المراجع

1- **الكتب:**

1) عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية و اللجوء السياسي،ديوان المطبوعات الجامعية،2012.

2) حسن حسين الامام سيد الأمل، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار،دار الفكر الجامعي، كلية الحقوق الاسكندرية، 2014.

3) سعيد اللاوندي، الهجرة غير الشرعية ، الموسوعة السياسية للشباب ،نهضة عصر للطباعة و النشر والتوزيع، 2007 .

4) ابي عبد الله محمد بن سعيد زعلان، الهدرة الغير الشرعية و الحفاظ على النفس، من خطب فضيلة الشيخ .

5) د عبد الكريم علوان ، الوسيط في القانون الدولي العام ، الكتاب الثالث حقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

6) محمد غزالي، الهجرة السرية، دار مكتبة العامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2015م/1436هـ .

7) أحمد أبولفا، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1434/2013هـ.

8) طارق عبد الحميد السنهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية دار الفكر العربي، الإسكندرية، 20030

9) عصام عمر منذور، التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، إزاء التعليم الجامعي، 2011.

10) مدني شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل –التجربة الجزائرية، عمان دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008 .

11) محمد حسن دخيل، إشكايات التنمية الغقتصادية المتوازنة، منشورات الحلب الحقوقية الطبعة الأولى، 2009.

12) كاتب أحمد خلفيات الشراكة الأورومتوسطية ، الجزائر، ابن النديم، للنشر والتوزيع، 2013.

13) مصطفى عبد العزيز مرسي، قضايا المهاجرين العرب في أروبا مركز ارث للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010، الصيغة الأولى.

14) محمد بسلطان نصردين بوسماحة، الهجرة غير الشرعية، مخبر القانون المجتمع والسلطة، جامعة وهران.

15) محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الإجتماعية ، المكتب العربي الحديث للنشر الاسكندرية.

16) عثمان الحسن محمد عمر، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرو غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية أثناء النشر الرياض، 1429-2009.

2- المذكرات:

1) سباعي ابتسام، أثر العولمة في إبراز التحديات الأهلية اللاتماثلية (الهجرة الغير شرعية في الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، 2016-2017.

2) أمال يحياوي، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء القانون الدولي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم في القانون العام جامعة الجزائر، 2020.

3) بلعربي محمد، واقع الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات جيوسياسية ، 2016-2017.

4) رشيد ساعد، دوافع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني، جامعة محمد خيضر بسكرة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، مذكرة ماستر، 2014.

5) رابح طيبي، الهجرة الغير الشرعية الحرقة في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي 1 جانفي / 31 ديسمبر 2007، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في علوم الإعلام والإتصال، 2008، 2009.

6) بوبكر كلثوم، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2016، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، 2017/2016.

7) الأخضر عمر الإبراهيمي، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم إلى ندوة التجارالعربية في مكافحة الهجرة الغير الشرعية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، السعودية، 2010.

3- المجلات:

1) مصطفى العاطافي، الحماية القانونية للمهاجرين غير الشرعيين في البحر، مجلة القانون المجتمع والسلطة، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2018.

2) سعيد الشيخي، الهجرة السرية الحرقة، مجلة الدراسات والتقدم الإجتماعي العدد 27/26.

3) أيت عبد المالك نادية، مجلة صوت القانون، العدد الثاني أكتوبر 2014.

4) صاشي عبد المالك، مكافحة الهجرة الغير الشرعية المجلة الأكاديمة للبحث القانوني ، عدد 01 ، 2011.

5) هشام البشير، الهجرة غير شرعية إلى أوروبا أسبابها، تداعياتها وسبل مواجهتها السياسة الدولية، عدد 179، جانفي 2010.

4- مواقع الأنترنت:

1) أبو أمين الحرقان، أو الهجرة غير الشرعية في نظر القانون تاريخ التصفح 2022/05/10 على الساعة 12:00 على الرابط: www.islamoline.net

2) أوروبا تتصدى للهجرة غير الشرعية بإجراءات الأمنية نادية وفتيحة لتيم، 2022/05/04، على الساعة15:30. على الرابط: ahhoukoul.com

3) الهجرة / الأمم المتحدة The united Nation تاريخ التصفح 2022/05/15 على الساعة 11:45 على الرابط التالي: https://www.un.org

الفهرس

الإهداء

شكر

مقدمة..... 03

الفصل الأول :الإطار المعرفي للهجرة الغير الشرعية..... 11

المبحث الأول : الهجرة غير الشرعية (الماهية والأسباب)..... 11

المطلب الأول : ماهية الهجرة غير الشرعية..... 12

المطلب الثاني :الأسباب المؤدية للهجرة الغير الشرعية وإنعكساتها.....16

المبحث الثاني :الهجرة الغير الشرعية في الجزائر..... 26

المطلب الأول: تاريخ الهجرة الغير الشرعية في الجزائر. 27

المطلب الثاني :أسباب انتشار الهجرة الغير الشرعية في الجزائر 33

الفصل الثاني:آليات تصدي الهجر الغير الشرعية وفق المقاربة الجزائرية.....43

المبحث الأول : آليات الجزائر في الحد من ظاهرة الهجرة الغير الشرعية.....44

المطلب الأول : الآليات الاجتماعية والاقتصادية..... 44

المطلب الثاني :الآليات القانونية و الدولية..... 52

المبحث الثاني :الآليات التي اعتمدتها الجزائر في علاج الظاهرة.....58

المطلب الأول :الآليات السياسية..... 59

المطلب الثاني:الآليات الإنسانية..... 63

الخاتمة..... 69

قائمة المراجع..... 74

الفهرس.

مـلخص مذكرة

الهجرة الغير الشرعية من الظواهر الاجتماعية التي عنيت بالدراسة و البحث نظرا لما لها في تحديد طبيعة تكوين الأجناس البشرية،غير أن الهجرة في العصر الحديث من أهمية خضعت لتنظيم قانوني مؤطر انتقال البشر من بلد إلى آخر وكل ما وقع خارج نطاق ذلك يدخل تحت طائلة الهجرة السرية غير الشرعية أو غير النظامية كما يطلق عليها من قبل مختلف الباحثين و المختصين،وهي ظاهرة ذات أبعاد عالمية موجودة في كل الدول المتقدمة منها و المتخلفة،وقد أثرت بطريقة مباشرة على الأمن والاستقرار وأصبحت تهدد البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول،مما اوجهت العمل على الحد منها ومعالجتها وفق منظور دولي قائم على تفكيكها وتجفيف منابع دعمها وبالتالي تقديم الوصفة الملائمة للقضاء عليها

الكلمات المفتاحية:

1 الهجرة2- الغير شرعية 3- التشريع 4- الجزائر5- الحد6-ظاهر

Master's Note Summary

Illegal immigration is one of the social phenomena that have been studied and researched due to its importance in determining the nature of the formation of human races. Illegal or irregular, as it is called by various researchers and specialists, and it is a phenomenon of global dimensions that exists in all developed and underdeveloped countries. And treating it according to an international perspective based on dismantling it and drying up its sources of support, and thus providing the appropriate recipe to eliminate it

. key words:

1 Immigration 2 - Illegal 3 - Legislation 4 - Algeria 5 - Limit 6 - Apparent